# مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة
# للُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكَّمة



العدد : 20
أبريل - يونيو 2026م

الجزء 1

Arcif
معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Citation & Impact Factor


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
١٩٦١


بسم الله الرحمن الرحيم

**معلومات الإيداع**

**في مكتبة الملك فهد الوطنية**

**النسخة الورقية:**

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

**النسخة الإلكترونية:**

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

**الموقع الإلكتروني للمجلة**

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

**ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية**

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

**جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية**

## هيئة التحرير

**د. تركي بن صالح المعبدي**

**(رئيس هيئة التحرير)**

أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

**د. خليوي بن سامر العياضي**

**(مدير التحرير)**

أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

**أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي**

أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

**أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي**

أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

**أ.د. الزبير بن محمد أيوب**

أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

**د. مبارك بن شتيوي الحبيشي**

أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

**أ.د. محمد بن ظافر الحازمي**

أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية

**د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي**

أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

**أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي**

أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

**أ.د. علي بن محمد الحمود**

أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

**أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان**

أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

**أ.د. علاء محمد رأفت السيد**

أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة بمصر

**أ.د. سعيد العوادي**

أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض بالمغرب

## الهيئة الاستشارية

**أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني**

أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

**أ.د. محمد محمد أبو موسى**

أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

**أ.د. تركي بن سهو العتيبي**

أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

**أ.د. عياد بن عيد الثبيتي**

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

**أ.د. سالم بن سليمان الخماش**

أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

**أ.د. ناصر بن سعد الرشيد**

أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

**أ.د. منصور بن محمد الغامدي**

أستاذ الصوتيات الحاسوبية بهيئة تقويم التعليم والتدريب

**أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب**

أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية الزقازيق بجامعة الأزهر

**أ.د. حسن دربر**

أستاذ الترجمة وعلم المصطلح بجامعة القاضي عياض بالمغرب

**أ.د. عزالدين محمد المجدوب**

أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية

**أ.د. محمد بن صالح الشنقيطي**

أستاذ النقد الأدبي الحديث بجامعة جدارة بالأردن

**أ.د. صالح بن الهادي رمضان**

أستاذ الأدب والنقد بجامعة تونس

## قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.

– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.

– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.

– مقدّمة.

– صلب البحث.

– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.

– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.

– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

---

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: https://journals.iu.edu.sa/ALS

## محتويات العدد


| م | البحث | الصفحة |
|---|---|---|
| ١) | مقدمة في النحو<br>للشيخ شمس الدين الكَلَائيّ (ت ٧٧٧هـ)<br>دراسة وتحقيق<br>**د. صالح بن حسين بن ناصر الحارثي** | ١١ |
| ٢) | الرواية وقواعدها التوجيهية عند النحاس في إعراب القرآن<br>دراسة نحوية<br>**د. إبراهيم بن هادي محمد المباركي** | ٦٩ |
| ٣) | عامل النصب في الظرف المستقَرِّ الواقعِ خبرًا عند سيبويه<br>(دراسة وصفيَّة تحليليَّة)<br>**د. موسى بن ناصر الموسى** | ١٢٩ |
| ٤) | العلّة المخترعة عند الأعلم الشّنتمريّ في كتاب المخترع<br>الممنوع من الصّرف أنموذجًا<br>**غادة بنت سعد بن عبد الله السّعيديّ** | ١٩١ |
| ٥) | اعتراضات الدَّماميْنِيّ الصَّرفيَّة على شرح الصَّفديِّ للاميَّة العجم<br>ونقض ابن أقبرس لها<br>**د. فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح** | ٢٤٥ |
| ٦) | المفردة اللغوية الدّالة على الطّلب –دراسة نحويّة تداوليّة<br>**د. أفراح بنت علي المرشد** | ٢٧٥ |

| م | البحث | الصفحة |
|---|---|---|
| ٧) | مفهوم الإنصاف وتجلياته<br>في شعر كعب بن معدان الأشقري الأزدي<br>**د. مشاعل بنت علي العكلي** | ٣٣٣ |
| ٨) | تداوليَّة الأفعال الكلاميَّة في الأحاديث النَّبويَّة عن الإبل<br>**د. مشعل بن فيحان بن بلَّاش العصيمي** | ٣٩١ |
| ٩) | وسائل الإقناع في الخطاب الحواريّ<br>(نماذج من خطاب الوافدات على معاوية بن أبي سفيان ﷺ)<br>مقاربة حِجاجيَّة<br>**د. فوزيَّة بنت محمَّد بن إبراهيم البطي** | ٤٦٧ |
| ١٠) | جماليات الفوضى والنّظام الخفيّ<br>في لزوميات أبي العلاء المعرّي<br>(قراءة جمالية تأويلية)<br>**د. مطير بن سعيد الزهراني** | ٥١٩ |
| ١١) | أثر استراتيجية تعليم الأقران في تنمية مهارات الحوار لدى طلاب<br>العربية لغير الناطقين بها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة<br>**د. أحمد بن محمد بن أحمد شيخ** | ٥٦٧ |
| ١٢) | برنامج مقترح لتعزيز وعي طلاب الدبلوم العالي بتوظيف المهام<br>اللغوية في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها<br>**د. ماجد بن سالم بن جابر السناني** | ٦١١ |

# الرواية وقواعدها التوجيهية عند النحاس في إعراب القرآن -دراسة نحوية

# Narration and Its Governing Rules according to al-Nahhas in "I‘rab al-Qur’an": A Grammatical Study

**د. إبراهيم بن هادي محمد المباركي**

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية بكلية الآدب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة

البريد الإلكتروني: ib055055@hotmail.com

| استلام البحث<br>A Research Receiving | | اعتماد البحث<br>A Research Approving |
|---|---|---|
| 16/01/2026 | | 25/02/2026 |

**نشر البحث**
A Research Publication

محرم ١٤٤٨هـ = May 2026

DOI:10.36046/2356-000-020-002

## مستخلص البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على "منهجية الرواية" عند النحاس، فهي لم تكن عنده مجرد جمع للنصوص، بل كانت عملية تخضع لقواعد توجيهية دقيقة ضابطة للرواية والراوي، تضمن سلامة النص وصحة الاحتجاج به، كما تبرز أهمية البحث في تتبع "أثر الرواية" في فكر النحاس، وكيف انعكست هذه الروايات على الأثر الإعرابي الذي يضبط المبنى، والأثر الدلالي الذي يوجه المعنى، وصولاً إلى موقفه النقدي المتمثل في الاعتراض النحوي على بعض وجوه القراءات أو الشواهد الشعرية.

**الكلمات المفتاحية:** الرواية – قواعد توجيهية – النحاس – إعراب القرآن – نحوية.

**Abstract**

The significance of this research lies in its exploration of the "methodology of narration" (Manhajiyat al-Riwayah) as employed by al-Nahhas. For him, narration was not merely a compilation of texts; rather, it was a process governed by precise "guiding rules" that regulated both the narration and the narrator, ensuring textual integrity and the validity of linguistic evidence (ihtijaj). Furthermore, this study highlights the impact of narration on al-Nahhas's thought, examining how these narrations influenced both the grammatical analysis (al-athar al-i'rabi)—which regulates structure—and the semantic impact (al-athar al-dalali)—which guides meaning. Finally, the research addresses al-Nahhas's critical stance, manifested in his grammatical objections to certain aspects of Qur'anic readings (Qira'at) or poetic citations (Shawāhid).

**Keywords:** Narration – Governing Rules – Al-Nahhas – I'rab al-Qur'an – Grammatical.

## مقدمة

الحمد لله الذي جعل العربية لغة كتابه الخالد، وقيّض لها جهابذةً حفظوا أصولها، وضبطوا روايتها، والصلاة والسلام على من أُوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فإنَّ صرح اللغة العربية قد بُني في أصله على "الرواية"؛ فهي القناة التي عبرت من خلالها نصوص الوحي وشواهد الشعر العربي من جيل إلى جيل.

ومن بين القامات التي اتخذت من الرواية منهجاً ومن النقد سبيلاً، يبرز الإمام أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)؛ الذي مَثّل حلقة وصلٍ فريدة بين مدرسة البصريين والكوفيين، مُستنداً إلى رصيدٍ ضخم من المسموع والمنقول، حاملا في طياته تراث ثلاثة قرون.

وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على "منهجية الرواية" عند النحاس، فهي لم تكن عنده مجرد جمع للنصوص، بل كانت عملية تخضع لقواعد توجيهية دقيقة ضابطة للرواية والراوي، تضمن سلامة النص وصحة الاحتجاج به، كما تبرز أهمية البحث في تتبع "أثر الرواية" في فكر النحاس، وكيف انعكست هذه الروايات على الأثر الإعرابي الذي يضبط المبنى، والأثر الدلالي الذي يُوجّه المعنى، وصولاً إلى موقفه النقدي المتمثل في الاعتراض النحوي على بعض وجوه القراءات أو الشواهد الشعرية، وهو ما يكشف عن عقلية نحوية تجمع بين تقديس الأثر وإعمال القياس.

الدراسات السابقة: لقد حظي تراث النحاس بعناية الباحثين، ومن أبرز الدراسات التي تناولته:

– منهج أبي جعفر النحاس في عرض القراءات الشاذة وتوجيهها من خلال كتابه إعراب

القرآن، دراسة تأصيلية ، للباحث: المنهال بن أحمد بن محمد عكيري ، وهو بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية جامعة القصيم. وقد ركزت الدراسة على منهجه في عرض القراءات الشاذة.

- توجيهات أبي جعفر النحاس النحوية والتصريفية من خلال إعراب القرآن ، للدكتور أحمد محمد السعيد نافع ، وهو بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالإسكندرية. وهي دراسة ركزت على الجانب الوصفي لتوجيهاته النحوية والتصريفية دون التعمق في " الرواية وقواعدها التوجيهية " عنده.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء نصوص النحاس في كتابه (إعراب القرآن) ، ثم تحليل هذه النصوص لاستنباط القواعد الضابطة للرواية والراوي والآثار المترتبة عليها.

وجاء البحث في مقدمة وتمهيد، وفيه: مفهوم الرواية، وأشكال تحصيلها، ونبذة عن النحاس، يتلوها ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: قواعد الرواية التوجيهية عند النحاس، وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: من سمع حُجَّة على من لم يسمع.

المبحث الثاني: إذا صَحَّت الرواية فلا مَطْعن فيها ولا عدول عن اتباعها.

المبحث الثالث: الحمل على ما ثبت في لسان العرب أولى من الحمل على ما لم يثبت.

**الفصل الثاني: القواعد التوجيهية الضابطة للراوي، وفيه مبحثان:**

المبحث الأول: الفصاحة ميزان الرواية.

المبحث الثاني: مالا يُعْرف قائله لا تثبت به حُجّة.

**الفصل الثالث: آثار الرواية عند أبي جعفر النحاس، وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: آثار تعدد الرواية من الناحية الإعرابية.

المبحث الثاني: آثار تعدّد الرواية من الناحية الدلاليّة.

المبحث الثالث: الاعتراض النحوي على الرواية ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القراءات القرآنية.

المطلب الثاني: الشعر.

ثم **خاتمة** ، وفهرس المصادر والمراجع.

## تمهيد

**أولاً: مفهوم الرواية وأشكال تحصيلها**

- الرواية لغة: من (روى)، وتأتي بمعنى الحمل والنقل؛ يقال: رويت الحديث، أي: حملته ونقلته، والرواية هي الخبر المنقول.
- وفي الاصطلاح: هي طريقة نقل النص (قرآناً، أو حديثاً، أو شعراً، أو نثراً ) من القائل أو الراوي إلى المتلقي(١).
- مرادفات الرواية (السماع، الاستقراء، النقل): السماع: وهو المصدر الأول للرواية، ويقصد به ما شافه به العربُ الخلصُ الرواةَ، أو ما نُقل إلينا من كلامهم وثبتت فصاحته. والنقل: هو تعميم للرواية، ويشمل نقل المدونات المكتوبة أو المسموعة عبر الأجيال. والاستقراء: هو تتبع جزئيات هذه الروايات المنقولة لاستنباط القاعدة الكلية، فبقدر صحة الرواية وسعة الاستقراء، تكون القاعدة النحوية أكثر انضباطاً(٢).

ويمكن القول: إن من نظر إلى هدف جمع اللغة وإيصالها للنحاة سماها نقلا، ومن نظر إلى وسيلة دراسة الكلام المنقول سماها استقراء؛ ولأن السمع حاسة إدراك المسموع سميت بالسماع.

- أشكال تحصيل الرواية وشروطها: تعددت طرق تحصيل الرواية عند العرب تبعاً

(١) ينظر: ابن منظور " لسان العرب" ( روى) ٣٦٦/١٤ ؛ السيوطي، " الاقتراح في علم أصول النحو "، ص ٢١ – ٣٥.

(٢) ينظر: ابن جني، " الخصائص "، ١ /١٢٢، ٣٨٩ ؛ السيوطي " المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، ١/٨-٢٥، ١٣٥.

للمادة المنقولة، ففي القراءات القرآنية اعتمدت على "التلقي والمشافهة"، وسند متصل إلى النبي ﷺ، مع اشتراط موافقة الرسم العثماني، ووجه من وجوه النحو. وفي الحديث النبوي، اعتمدت على "الإسناد" (حدثنا وأخبرنا)، مع اشتراط عدالة الراوي، وضبطه. وفي الشعر، اعتمدت على "المشافهة"، والرحلة إلى البادية، واشترط النحاة في الراوي الحفظ، والأمانة، وعدم اللحن(١).

**ثانياً: نبذة عن أبي جعفر النحاس**

هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، وكنيته "أبو جعفر"، اشتُهر بلقب "النحاس". عاش في العصر العباسي الثاني، وهو عصر ازدهار التدوين والترجمة، وتوزعت حياته بين مصر (موطنه) وبغداد (مركز العلم). اتسمت حياته بالزهد والانقطاع للعلم، وكان بصري المذهب في نحوه، لكنه لا يجد غضاضة في الأخذ بآراء الكوفيين إذا قويت حجتها.

أبرز شيوخه (من روى عنهم): تأثر بكبار علماء عصره، ومنهم: الزجاج، وهو شيخه الأبرز الذي روى عنه كتاب (سيبويه) وتأثر بمنهجه في التفسير، والأخفش الصغير، ومنه أخذ الكثير من علوم اللغة، وابن الأنباري، المتبحر في علوم القرآن.

أبرز تلاميذه (من رووا عنه): أمَّ مجلسه طلاب العلم من المشرق والمغرب، ومن أشهرهم: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. وأبو الحسن الأنطاكي.

توفي النحاس في مصر سنة (٣٣٨هـ) في حادثة مشهورة؛ إذ قيل إنه كان يجلس عند مقياس النيل يقطع شعراً، فظنه عامة الناس يسحر النيل فدفعوه فيه فغرق، رحمه الله(٢).

---

(١) ينظر: السيوطي، " الاقتراح في علم أصول النحو "، ص ٢١ – ٣٥، السيوطي " المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، ١/٨-٢٥، ١٣٥.

(٢) ينظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص ٢٢٥ – ٢٢٧ ؛ ابن خلكان، "وفيات =

## الفصل الأول: قواعد الرواية التوجيهية عند النحاس

### المبحث الأول: من سمع حُجَّة على من لم يسمع

تُغَلِّب هذه القاعدة التوجيهية جانب الإثبات على النفي في مسألة الرواية والنقل؛ فالراوي الثقة إذا روى من العرب شيئًا حفظه أو سمعه منهم لا سبيل إلى رد ومنع الأخذ به، بل قوله مُقَدَّم على مُنكِر ذلك أو على من يدعي عدم وجوده في كلام العرب، وللنحاة تعبيرات مختلفة لهذه القاعدة التوجيهية، ومنها قولهم: «من حفظَ حُجّةٌ على من لم يحفظْ»(١)، وقولهم: و«من عَلِم حُجَّةٌ على من لم يعلم» (٢).

ولبسط هذه القاعدة يقول ابن مالك: «ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره(٣)». وقال الشاطبي: «السماع إذا أثبته ثقة لم يُطَّرح بسبب أن ثقة آخر لم يثبته لعدم اطلاعه عليه، بل القاعدة المستمرة أن المثبت في أمثال هذه الأمور مُقدَّم على النافي» (٤).

وقد اعتمد النحاس هذه القاعدة التوجيهية في مواضع متعددة، ومنها:

---

=

الأعيان وأنباء أبناء الزمان "، ١/٩٨–١٠٠ ؛ القفطي، " إنباه الرواة على أنباه النحاة "، ١/١٠٠– ١٠٥ ؛ السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، ١/٣٦٢ – ٣٦٣.

(١) أبو حيان، "التذييل والتكميل في شرح التسهيل": ١/١٦٣، ناظر الجيش؛ " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، ٥/٢٥٣٢.

(٢) الشاطبي، " المقاصد الشافية "، ٥/٧٠٠.

(٣) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣/ ٤٦.

(٤) الشاطبي، " المقاصد الشافية "، ٤/ ٤٩١.

في قوله تعالى: ﴿ ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ﴾[1]، صَرَّح النحاس بهذه القاعدة في الرد على أبي حاتم في رده السماع، قال أبو حاتم[2]: «ذكر قوم «إن ابنك سُرِّق» قالوا معناه: رُمِي بالسَّرَق، كما يقال: ظُلِّمَ فلانٌ وخُوِّنَ، قال: ولم أسمع له إسنادًا» [3].

وردّ النحاس ما ذكره أبو حاتم بقوله: «ليس نفيه السماع بحجة على من سمع، وقد روى هذا الحرف غير واحد منهم محمد بن سعدان[4] النحوي في كتابه القراءات، وهو ثقة مأمون، وذكر أنها قراءة ابن عباس، قال أبو اسحاق وقُرئ (إن ابنك سُرِّق)[5] وهو يحتمل معنيين أحدهما علم منه السّرق، والآخر اتُّهِم بالسَّرِقة، والملاحظ على النص سعة اطلاع النحاس على مؤلفات من سبقه فقد روى عن كتابين مفقودين في عصرنا الحاضر، كما يلاحظ أن رد أبي حاتم كان موجهًا لسند الرواية.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ

(١) سورة يوسف: ٨١.

(٢) يقصد أبا حاتم السجستاني، له كتاب في القراءات وهو مفقود. وكتاب في: «إعراب القرآن» وهو كذلك مفقود، ينظر: الفيروزآبادي، "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة"، ص٩٤.

(٣) النحاس، "إعراب القرآن "، ٢/ ٢١٢. وتنظر القراءة في: الفراء، " معاني القرآن "، ٥٣/٢، أبي حيان، "البحر المحيط"، ٢١٢/٥.

(٤) يقصد أبا جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير ت ٢٣١ له كتاب «القراءات» وهو مفقود، ينظر الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص١٨ ؛ محيسن، "معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ"، ٢٦١/١.

(٥) الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ٣ / ١٢٥ ؛ وينظر النص في النحاس، " إعراب القرآن " ٢ / ٢١٢.

﴿ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[١]، نقل النحاس قول الأصمعي: لا يُعرف «أفتنته بالألف» وردّ عليه بهذه القاعدة.

قال النحاس: «قال الفراء: أهل الحجاز يقولون: فتنت الرجل، وتميم وربيعة وقيس وأسد وجميع أهل نجد يقولون. «أفتنت الرجل» [٢].

وفرق الخليل وسيبويه[٣] بينهما ، فقالا: فتنته، جعلت فيه فتنة مثل: عجلته، وأفتنته جعلته مفتتنا. وزعم الأصمعي أنه لا يعرف أفتنته بالألف» [٤]. ونقل النحاس قول الأصمعي بتمامه عند قوله تعالى: ﴿لِّنَفۡتِنَهُمۡ فِيهِۚ وَمَن يُعۡرِضۡ عَن ذِكۡرِ رَبِّهِۦ يَسۡلُكۡهُ عَذَابٗا صَعَدٗا﴾[٥]، قال النحاس: «إعرابه لنفتنهم فيه حكى أبو زيد وأبو عبيدة: فتنته وأفتنته. قال أبو زيد: لغة بني تميم أفتنته، قال الأصمعي، فتنه يفتنه فهو فاتن وفتان، قال الله جلّ وعزّ: ﴿مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ﴾[٦]، قال: ولا يقال: أفتنه. وأنكر هذه اللغة، ولم يعرفها. فأنشدهم[٧]:

**لئن فَتَنَتْنِي لهي بالأمس أَفْتَنَتْ سعيدًا فأمسى قد قلا كلّ مُسْلِمِ**

قال أبو جعفر: «وهذا شعر قديم، غير أن الأصمعي قال: لا بأس، هذا قد

(١) سورة النساء: ١٠١.

(٢) الفراء، "معاني القرآن للفراء "، ٢/ ٣٩٤.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٤ / ٥٧.

(٤) " إعراب القرآن "، ١/ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٥) سورة الجن: ١٧.

(٦) سورة الصافات: ١٦٢.

(٧) البيت من بحر الطويل، وهو لأعشى همدان في أبي عبيدة، " مجاز القرآن "، ١٦٨/١؛ ابن دريد، " جمهرة اللغة"، ٦/١ ؛ المنتجب، " الفريد في إعراب القرآن المجيد " ٤١٩/٥.

سمعناه من مُخَنَّث فلا يُلتفت إليه، وإن كان قد قيل قديمًا[١]». ولم يرتض النحاس قول الأصمعي.

فقد قال: «قد حكى جُلَّة من أهل اللغة ممن يرجع إلى قوله في الصدق فتنه وأفتنه، غير أنّ سيبويه فرّق بينهما، فذهب إلى أن المتعدي أفتن، وأن معنى أفتنه جعل فيه فتنه[٢]». وفي الآية نفسها في قوله تعالى: ﴿نَسْلُكُهُۥ﴾، ذكر النحاس أكثر أهل اللغة يقولون: سلكه وأسلكه، وأما الأصمعي فينكر سلكه بالألف مع أنه قد روى قول الشاعر[٣].

**حَتَّى إذا أَسْلَكُوهُمْ في قَتَائِدَةٍ شَلًّا كمَا تَطْرُدُ الجمَّالةُ الشُّرُدَا**

ولم يطعن فيه الأصمعي[٤].

وفي قوله تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾[٥]، رَدّ النحاس قول القتبي بهذه القاعدة، قال النحاس: «وسمع من العرب في جمع دخانٍ دواخنُ. وزعم القتبي أنه لم يأت على هذا إلاّ دُخَان وَعُثَان، قال أبو جعفر: وهذا القول ليس بشيء عند النحويين الحذاق، وإنما دواخن جمع داخنة، وهذا قول الفراء نصًّا وكل من يوثق بعلمه، وحكى الفراء: دخنت النار فهِي داخنة إذا أتت بالدخان[٦]».

(١) " إعراب القرآن "، ٥/ ٣٤.
(٢) المصدر السابق، ٥/ ٣٥.
(٣) البيت من البسيط، وهو في " ديوان الهذليين "، ٤٢/٢.
(٤) ينظر، النحاس، " إعراب القرآن "، ٥ / ٣٥.
(٥) سورة الدخان: ١٠.
(٦) " إعراب القرآن"، ٨٤/٤ ؛ وينظر قول ابن قتيّبة في " البحر المحيط"، ٣٩٥/٩.

## المبحث الثاني: إذا صَحَّت الرواية فلا مَطْعن فيها ولا عدول عن اتباعها

إذا ثبتت صحة الرواية عن العرب الموثوق فيهم فلا عدول عن اتباعها ولا سبيل إلا بالأخذ بها، ولا يجوز معارضتها ودفعها بتعليلات ودعاوى لا أساس لها؛ فالرواية الصحيحة لا تُعارضُ بالرأي، والسماع هو الإمام المُتَّبَع(١).

يقول سيبويه «قف على هذه الأشياء حيث وقفوا» (٢)ويقول ابن يعيش: «إذا صحّت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها» (٣).

وفي إعراب القرآن للنحاس، نجد تنظيرًا وتطبيقًا لهذه القاعدة التوجيهية؛ فالأصل أن الرواية الصحيحة حاكمة على القواعد النحوية، وليس العكس، وهي مقدمّة على الاختيارات المذهبية، فإذا وجد النحاة وجها إعرابيًا في القرآن يبدو غريبًا على مقاييسهم لكنه ثابت بالرواية فالواجب قبوله وتوسيع القاعدة النحوية لتشمله، وليس ردّه والطعن فيه.

ومن نماذج ذلك: في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ﴾(٤)، ذكر النحاس في إعراب «والصابرين» خمسة أوجه وبعد أن ذكر الأوجه الثلاثة وهي: «أن يكون والموفون» رفعًا عطفًا على «من» و«الصابرين» على المدح، أي: وأعني الصابرين، ويكون «والموفون» رفعًا بمعنى «وهم الموفون مدحا للمضمرين و«الصابرين» عطفًا على ذوي

(١) ينظر: الشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٣ / ٤٥٢.
(٢) "الكتاب"، ١/ ٢٦٦.
(٣) " شرح المفصل "، ٢ / ٢٨٣.
(٤) سورة البقرة: ١٧٧.

القربى، ويكون «والموفون» رفعا على وهم الموفون، «والصابرين بمعنى: وأعني الصابرين[1].

وعلّق النحاس على هذه الأوجه بقوله: فهذه ثلاثة أجوبة موجودة في كلام العرب، لا مَطْعن فيها. وأنشد سيبويه[2]:

**لا يَبْعَدنْ قَومي الذين هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ**

**النازِلين بكلِّ مُعْتركٍ والطيبون معاقدَ الأزْرِ**

وإن شئت قلت: النازلون والطيبين، وإن شئت رفعتهما جميعا، ويجوز نصبهما[3].

وفي قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾[4]، ذكر النحاس قراءة أبي عمرو[5] بإسكان الهمزة في «بارئْكم» ونقل طعن المبرد في هذه القراءة وردّ عليه بهذه القاعدة التوجيهية.

وفي هذه المسألة «حذف حركة الإعراب» اختلف النحاة والمعربون في جوازها على ثلاثة أقوال، وهي:

الأول: أن حذف الضمة والكسرة جائز في ضرورة الشعر فقط، وهو قول سيبوية

(١) ينظر: النحاس، "إعراب القرآن "، ١/ ٩١.

(٢) البيتان من بحر الكامل للخنساء في ديوانها، ص٣٨٣؛ سيبويه، " الكتاب "، ١/ ٣٣٧.

(٣) النحاس، "إعراب القرآن"، ١/ ٩١.

(٤) سورة البقرة: (٥٤).

(٥) "إعراب القرآن"، ٥٤/١ ؛ العكبري، "التبيان " ، ١ / ٣٧ ؛ الداني، "التيسير في القراءات السبع"، ٦٣.

وابن قتيبة والزجاج في أحد قوليه والأخفش الأصغر[١].

والثاني: أن حذف الضمة والكسرة غير جائز مطلقًا، وهو أحد قولي الزجاج، وإليه ذهب ابن السراج، ونُسِب للمبرد[٢].

والثالث: أن حذف الضمة والكسرة جائز مطلقًا في النثر والشعر، وهو قول الفراء، وأبي بكر الأنباري وابن جني، وابن مالك، وأبي حيّان[٣].

وفي هذه الآية نجد أن النحاس أجاز حذف حركة الإعراب من «بارئكم» قال النحاس: «وروي عن أبي عمرو بإسكان الهمزة من «بارئكم» وروى عنه سيبويه باختلاس الحركة[٤]، أما إسكان الهمزة فزعم أبو العباس[٥] أنه لحن لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأنها حرف إعراب. وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة، وأنشدوا.

(١) ينظر: سيبويه، " الكتاب "، ٢٠٣/٤، ابن قتيبة، "الشعر والشعراء"، ٩٨/١، و الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه "، ٢٧٥/٤.

(٢) ينظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه""، ١/ ١٣٦؛ ابن السراج، "الأصول في النحو "، ٣٦٥/٢؛ ولم أقف على قول المبرد في كتبه، وقوله مذكور في النحاس،" إعراب القرآن للنحاس"، ٥٤/١؛ الفارسي، "المسائل البغداديات"، ٤٣١، أبي حيان، " البحر المحيط"، ٤١/٩.

(٣) الفراء، "معاني القرآن "، ٣٧١/٢ ؛ الأنباري، "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات"، ص١٠؛ ابن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات"، ١٠٩/١ ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٥٧/١، أبو حيان، "البحر المحيط"، ٣٦٥/١.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٢٠٢/٤.

(٥) ينظر قوله في الفارسي، "المسائل البغداديات "، ٤٣١ ؛ أبو حيان، "البحر المحيط "، ٤١/٩.

**إذا اعْـوَجَجْن قلـتُ صَـاحِبْ قَـوِّم** ..... [1]»

وما ذهب إليه النحاس هو الوجه السديد؛ لأن الرواية إذا ثبتت لا يمكن الطعن فيها، وقد قرأ بحذف حركة الإعراب من «بارئكم» إمام البصريين أبو عمرو بن العلاء؛ عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا» [2].

وورد على هذه المسألة قراءة أبي عمرو أيضًا ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾[3]، بإسكان الراء، وقراءة الحسن، ﴿أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾[4]، بإسكان الثاء.

وهذا الوجه قد أثبته بعض كبار أئمة اللغة ومنهم: أبو زيد الأنصاري[5]، والفراء قال ابن القَشِيرِيّ في هذه المسألة: «ما ثبت بالاستفاضة أو التواتر أنه قُرئ به، فلابد من جوازه ولا يجوز أن يقال لحن[6]»، ووردت عليه شواهد من الشعر كما في البيت الذي ذكره النحاس.

وفي دفاع ابن النحاس عن القراءات القرآنية يتردد ذكر هذه القاعدة التوجيهية

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في: سيبويه، "الكتاب "، ٢٠٣/٤، والأخفش، " معاني القرآن "، ١٠٠/١. ينظر النص في " إعراب القرآن "، ٥٤/١.

(٢) ينظر " البحر المحيط "، ٥٢٤/٢.

(٣) سورة الأعراف: ١٥٧، وتنظر القراءة في ابن الجزري، " النشر في القراءات العشر "، ٤٠٠/٢ ؛ الدمياطي، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، ص ١٣٦.

(٤) سورة طه: ١١٣، وتنظر القراءة في ابن جني، " المحتسب "، ٥٩/٢.

(٥) ينظر المنتجب، " الفريد في إعراب القرآن المجيد "، ٣٣٣/٥.

(٦) أبو شامة، "إبراز المعاني من حرز الأماني"، ص ٦٥٧ .

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ﴾[١]، ذكر النحاس في «فزع» خمس قراءات ووضع الفروق بينها وأشار إلى ما يدل على بعضها من كتاب سيبويه ثم قال: «فهذه الروايات عن الحسن مستقيمات الطرق لا مَطْعن في واحد رواها» [٢].

وفي دفاعه عن الأحاديث النبوية يقول «فهذا حديث لا مَطْعن في سنده ثم جرت العلماء عليه[٣]». ويقول: «ونبدأ بما صحّ فيها عن الرسول ﷺ مما لا مَطْعن في إسناده»[٤].

والفرق بين هذه القاعدة التوجيهية وما قبلها «من سمع حجة على من لم يسمع» أن الأولى تحدثت عن إنكار وجود استعمال ورد عن العرب فيبطل هذا الإنكار بسماع الثقات وروايتهم له عن العرب، وأمّا هذه القاعدة فتتحدث عن اتباع السماع الصحيح وعدم جواز رده بتعليلات ضعيفة وحجج واهية.

(١) سورة سبأ: ٢٣.
(٢) "إعراب القرآن "، ٣ / ٢٣٦.
(٣) المصدر السابق، ١٤٣/٤.
(٤) المصدر السابق، ٤ / ٥٩.

## المبحث الثالث: الحمل على ما ثبت في لسان العرب أولى من الحمل على ما لم يثبت

تُعرف هذه القاعدة بالحمل على المعهود، أو الاستمساك بالشائع، وهي تعني أن النص إذا احتمل وجهين، وجها ثابتا بكثرة في لسان العرب، ووجها لم يثبت، أو ثبت بندرة، وجب المصير إلى الثابت المطَّرد، يقول ابن جني في الحمل على مالم يثبت: «ليس لك أن تحمله على مالم يثبت له نظير في كلامهم، وإن كان القياس يُسَوِّغه في بعض المواضع؛ لأن النقل مُقَدَّم على القياس المحض» (١).

**ومن نماذج اعتماد النحاس هذه القاعدة:**

في قوله تعالى: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾(٢)، قال النحاس: وقد قرأ عاصم الجحدري: ﴿ مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفٍ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ ﴾(٣)،... فإن قال قائل: فما يمنع من أن يكون عباقرًا اسم موضع؟ ثم ينسب إليها كما في معافريّ، قيل له: إن كتاب الله لا يحمل على مالا يعرف وتترك حُجّة الإجماع(٤)».

وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً

(١) ينظر: ابن جني، " الخصائص "، ١/١٢٥.
(٢) سورة الرحمن: (٧٦).
(٣) ابن جني، " المحتسب "، ١/٢٦.
(٤) "إعراب القرآن"، ٤/٢١٣.

﴿وَأَمْوَٰلًا فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾[١]، قال النحاس: «وقد زعم قوم أن المعنى:... لأن لا يضلوا عن سبيلك. وحذف «لا» كما قال ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾[٢]، والمعنى أن لاتضلوا. قال أبو جعفر: ظاهر هذا الجواب حسن إلا أن العرب لا تحذف «لا» مع «أن» فموَّه صاحبُ هذا الجواب بقوله عزوجل: ﴿أَن تَضِلُّواْ﴾[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾[٤]، قال النحاس: «أصحّ ما قيل فيه أن المعنى: من أعلاهنّ، وقيل: من فوق الأرضين. وسمعت علي بن سليمان يقول: الضمير للكفار، أي: يتفطرن من فوق الكفار لكفرهنّ. قال أبو جعفر: «ولا نعلم أحدًا من النحويين أجاز في بني آدم رأيتهنّ، إلاّ أن يكون للمؤنث خاصة. فهذا يدل على فساد هذا القول[٥]».

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾[٦]، لم يرتض النحاس ما أجازه الفراء، قال النحاس: «وأجاز الفراء: آتيك بعدٌ يا هذا، بالضم والتنوين، وأنشد[٧].

(١) سورة يونس: (٨٨).
(٢) سورة النساء: (١٧٦).
(٣) " إعراب القرآن "، ١٥٦/٢.
(٤) سورة الشورى: (٥).
(٥) " إعراب القرآن "، ٤ / ٤٩.
(٦) سورة التين: (١٠).
(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في ابن السكيت، " إصلاح المنطق "، ١١٢ ؛ ابن مالك، "أوضح المسالك "، ٥٨/٣.

**ونحـــنُ قتلنَـــا الأَزْدَ أزدَ شَـــنُوءة فمـا شـربوا بعـدٌ علـى لـذّةٍ خمْـرا**

قال أبو جعفر: «وهذا خارج عما جاء به القرآن وكلام العرب والمعقول، لا حُجَّة له في البيت إن كان يُعْرف قائله؛ لأنه بغير تنوين جائز عند أهل العروض» (١).

**ويتبع هذه القاعدة ثلاث قواعد:**

**الأولى: الحمل على الأكثر أولى:**

يُعبِّر النحاة عن هذا المعيار بعبارات متعددة، كقولهم: «الحمل على الكثير من كلام العرب أولى(٢) » و«مراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل» (٣). فالنص إذا دار بين أن يُحمل على الأكثر أو على الأقل من كلام العرب فالأولى حمله على الأكثر؛ لأن العمل إنما هو على الأكثر لا على الأقل، كما قال ابن يعيش(٤).

وقال أبو علي الشّلوبين: «أما الحمل على الأكثر وهو أبدًا يبينون قوانينهم عليه»(٥)ومن اعتماد النحاس على هذه القاعدة، ما يلي:

قال النحاس: «وحكى الفراء «من قبلِ ومن بعدِ» (٦)مخفوضين بغير تنوين. وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة، الغلط فيها بَيِّن، فمنها أنه زعمّ أنه يجوز «من قبل ومن بعد» (٧)كما قال الشاعر(٨):

(١) " إعراب القرآن "، ٥/١١.
(٢) ابن عقيل، "شرح الألفية "، ١/١٠١.
(٣) ابن مالك، "شرح التسهيل "، ١/١٢٥.
(٤) " شرح المفصل "، ٣/٣٤٢.
(٥) "شرح المقدمة الجزولية "، ٢/ ٤٥٩.
(٦) " معاني القرآن "، ٢/٣٢١.
(٧) سورة الروم: (٤).
(٨) البيت من الكامل، وهو للأعشى، في ديوانه، ص٢٠٩.

**إلا عُلالـــــــةَ أو بُداهـــــــةَ ســـــابح نَهْـــــد الجُـــــزارهْ**

وكما قال[١]:

**يا مَـــنْ رَأى عَارِضَـــا أُكَفْكِفُـــه بـــين ذِراعَـــي وجبهـــة الأَسَـــدِ**

والغلط في هذا بيّن؛ لأنه ليس في القرآن «لله الأمر من قبل ومن بعد ذلك، فيكون مثل قوله: «بين ذراعي وجبهة الأسد» ألا ترى أنك تقول: أخذته بنصف وربع الدرهم، ولا يجوز أخذته بنصف وربع، وتقول: قطع الله يد ورجل زيد، ولا يجوز يد ورجل، على أنّ هذا ليس بكثيرٍ في كلام العرب، وإنما يحمل كتاب الله على الكثير والفصيح» [٢].

**ردُّ النحاس على الفراء في هذا النص يرتكز على ركيزتين:**

**الأولى:** مخالفة السواد «رسم المصحف» فاللجوء إلى زيادة كلمة «ذلك» وتقديرها يُعِدُّه النحاس خروجًا عن النص، فالسّواد عنده شرط وليس توجيها.

**والثانية:** مخالفة القاعدة النحوية «بناء الظروف» [٣]«وهو يتبع البصريين هنا»: أنّ «قبل» وبعد «إذا قُطعتا عن الإضافة لفظًا ونويتا معنى، فإنهما تبنيان على الضم، أمّا إذا أعربناها بالكسر فلابد من وجود مضاف إليه ظاهر، وبما أن «ذلك» غير موجودة في النص فلا يجوز الجر. فالقياس يجب ألاّ يخالف النقل، حتى لو كان القياس النحوي يُسوّغ التقدير؛ فإن عدم وجود كلمة «ذلك» يجعل هذا القياس غلطا بَيّنا.

(١) وفي رواية ( يا من رأى عارضا أُسَرُّ به) البيت من المنسرح،وهو للفرزدق، في ديوانه، ص ٢١٥.

(٢) " إعراب القرآن "، ١٧٩/٣.

(٣) تنظر المسألة في: سيبويه، " الكتاب "، ١٧٩/١؛ المبرد، "المقتضب "، ٢٢٨/٤ ؛ ابن يعيش، "شرح المفصل "، ٨٧/٢ ؛ ابن الحاجب " الأمالي"، ٦٢٦/٢؛ ابن مالك، " شرح التسهيل "، ٢٤٩/٣.

والقاعدة التوجيهية هنا «الحمل على الكثير» تستند على أن القرآن نزل بأفصح اللغات وأكثرها شيوعًا، فما دامت لغة العرب الغالبة والكثيرة هي البناء على الضم عند قطع الإضافة فلا يجوز لنا أن نترك هذا الكثير لنحمل القرآن على القليل.

وفي قوله تعالى ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[1]، قال النحاس: «نرفع درجاتِ من نشاء هذه قراءة أهل الحرمين وأهل البصرة[2]، وقرأ أهل الكوفة نرفع درجاتٍ بالتنوين، وهي على قراءتهم مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف، والتقدير: نرفع من نشاء إلى درجات. إلاّ أنّ أكثر كلام العرب على القراءة الأولى، يقولون اللهم ارفع درجته، ولا يكادون يقولون: اللهم ارفعه درجة... » [3].

رغم أن النحاس وغيره من المعربين قد يفضلون قراءة على أخرى ويطلقون عليها حكما كمّيا إلا أن القراءتين «بالإضافة والتنوين» متواترتان، ولكل منهما وجه من وجوه الإعجاز البياني. وما ذكره النحاس يمثل سمة بارزة في تلك الحقبة؛ فالنحاس بصري المنهج وكثير من القراءات التي انتقدها كانت قراءات كوفية، فالبصريون يتشددون في القياس، بينما الكوفيون كانوا أكثر مرونة ويقبلون الوجوه اللغوية النادرة. والنحاس لم يكن يطعن في قدسية القرآن بل كان يفرق بين ثبوت القراءة وبين جودتها وشيوعها في اللغة، وقد ردّ عليه لاحقا علماء كبار كأبي حيان، والإمام ابن الجزري، والسيوطي[4]، مؤكدين أن القراءة المتواترة هي الحاكمة على قواعد النحو وليس العكس.

(١) سورة يوسف: ٧٦.

(٢) الداني، " التيسير "، ص ١٠٥.

(٣) " إعراب القرآن "، ٢/٢١٠.

(٤) ينظر " البحر المحيط "، ١/٢٢ ؛ ابن الجزري، " منجد المقرئين ومرشد الطالبين "، ص٥٦، ٥٧ ؛ السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن "، ١/٢١٠.

**والقاعدة الثانية:** الحمل على أقوى الوجوه.

والمقصود بذلك ما عبّر عنه الزمخشري بقوله: «لا يجوز أن تُحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بحد الكلام ولا وجهه» (١). فحد الكلام ووجهه هو الوجه الأقوى الذي ينبغي أن يُحمل عليه في إعراب القرآن.

يقول أبو حيّان: «وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن لا نسلك فيه إلاّ الحمل على أحسن الوجوه(٢)» وتابعه على ذلك ابن هشام(٣)، والسيوطي حيث قال: يجب على من يعرب القرآن مراعاة أمور منها... أن يُخَرّج على القريب والقوي والفصيح» (٤).

والفرق بين هذه القاعدة والتي سبقتها أن هذه القاعدة تعتمد على الأحكام النوعية بخلاف القاعدة السابقة التي تعتمد على الأحكام الكميّة.

وقد عبّر النحاس في مواضع كثيرة عن الأحكام النوعية «أحسن» و «أجود» و«فصيح» و«أشهر».

**ومن ذلك:** في قوله تعالى: ﴿ **وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ** ﴾(٥)، قال النحاس: «قرآنا عربيا: منصوب على الحال، والضعيف في العربية يتوهم أنه حال من نكرة؛ لأن الذي قبله نكرة، والحال من النكرة ليس بجيّد ولا يقال في كتاب الله جَلَّ

(١) الزمخشري، " الكشاف "، ٢١٤/٥.
(٢) " البحر المحيط "، ٣٦/١.
(٣) "مغني اللبيب "، ١٢٨/٢.
(٤) ينظر السيوطي، " الإتقان "، ١٨٠/١.
(٥) سورة الأحقاف: ١٢.

وعزّ ما غيره أجود منه، فلسانا منصوب على الحال من المضمر الذي في مصدِّق، والمضمر معرفة، وجاز نصب لسان على الحال لأنه بمعنى مبين» [1].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ﴾[2]، قال النحاس: «وقرأ المدنيون بغير فاء[3]، وكذا في مصاحفهم، فالقراءة بالفاء بيّنة؛ لأنه شرط وجوابه.

والقراءة بغير الفاء فيها للنحويين ثلاثة أقوال:

**أحدها**: أن يكون «ما» بمعنى الذي فلا تحتاج إلى جواب بالفاء...

**والقول الثاني**: أن يكون «ما» للشرط وتكون الفاء محذوفة كما قال» [4].

**من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرها والشّرُّ بالشّرِّ عند الله مِثلانِ**

**والقول الثالث**: أن «ما» هاهنا للشرط إلاّ أنه جاز حذف الفاء؛ لأنها لا تعمل في اللفظ شيئا وإنما وقعت على الماضي، وهذا أولى الأقوال بالصواب.

فأمّا أن يكون «ما» بمعنى الذي فبعيد؛ لأنه يقع مخصوصا للماضي، وأمّا أن يشبه هذا البيت الذي ذكرناه فبعيد أيضًا لأن حذف الفاء مع الفعل المستقبل لا يجوز عند سيبويه إلاّ في ضرورة الشعر، ولا يحمل كتاب الله عزّ وجلّ إلاّ على الأغلب الأشهر» [5].

**والقاعدة الثالثة**: لا يحمل كتاب الله على الشاذ ولا إلى ما يضطر إليه الشاعر.

---

(١) " إعراب القرآن "، ٤ / ١٠٧.

(٢) سورة الشورى: ٣٠.

(٣) قراءة نافع وابن عامر، ينظر الفارسي، "الحجة للقراء السبعة"، ٦/ ١٢٨.

(٤) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه، ص٢٨٨.

(٥) " إعراب القرآن "، ٤ / ٥٧.

الرواية التي فيها شذوذ أو ضرورة لا تُبنى عليها القواعد ولا تُتخذ أصلاً يقاس عليه.

والقرآن هو أفصح الكلام فلا يُخَرَّج على لغة ضعيفة، ولا على ضرورة شعرية، وما جاز للشاعر لا يجوز للناثر، والقرآن أجَلُّ قدرًا من أن يُلتمس له العذر في لغات العرب الشّاذّة.

قال أبو حَيَّان: «لم يكن القرآن ليأتي على الشاذ في الاستعمال والقياس، ويعدل عن الصحيح الفصيح» (١).

وقال السمين: «القياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع فكيف به» (٢).

وقد قرّر النحاس هذه القاعدة تنظيرًا وتطبيقًا في مواضع متعددة ومن ذلك:

في قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ** ﴾(٣)، قال النحاس: «فأمّا «ولا تخشى» إذا جزمت «لا تخف» (٤)فللنحويين فيه تقديران: أحدهما – وهو الذي لا يجوز غيره – أن يكون مقطوعًا من الأول... والتقدير الآخر: ذكره الفراء(٥) أن يكون «ولا تخشى يُنوى به الجزم وتثبت فيه الياء – زعم كما قال الشاعر(٦):

**هَجَوْت زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتذرًا من سبّ زبّان لم تهجو ولم تَدَع**

(١) " البحر المحيط "، ١٥٨/٢.

(٢) " الدر المصون"، ٤٣٨/٤.

(٣) سورة طه: ٧٧.

(٤) يعني على قراءة الأعمش وحمزة «لا تخف» ينظر ابن مجاهد، "السبعة في القراءات "، ص ٢١.

(٥) " معاني القرآن "، ١٦١/١.

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٢/١ ؛ ابن مالك "شرح التسهيل "، ٥٦/١.

وأنشد[1]:

**أَلَمَ يأتيـــكَ والأنبـــاءُ تَنْمِـــي بِمـــا لاقـــتْ لَبـــونُ بـــني زيادِ**

ولم يرتض النحاس توجيه الفراء فقال: «هذا من أقبح الغلط أن يُحمل كتاب الله جَلَّ وعزّ على شذوذ من الشعر، وأيضًا فإن الذي جاء به من الشعر لا يُشبه من الآية شيئا؛ لأن الواو والياء مخالفتان للألف لأنهما تتحركان والألف لا تتحرك، فللشاعِر إذا اضطر أن يقدرهما متحركتين ثم يحذف الحركة للجزم، وهذا مُحال في الألف، وأيضًا فليس في البيتين اضطرار يوجب هذا؛ لأنهما إذا رُويا بحذف الواو والياء كانا وزنا صحيحا من البسيط والوافر...». والنص يوضح أن النحاس يرى أن الفعل «تخاف» في الآية مرفوع على الاستئناف أو هو حال، و «لا» نافية وليست ناهية، وحملها على النهي مع حذف الألف «تخف» دون مُسَوّغ إعرابي ظاهر هو تكلّف يُربأ بالقرآن عنه؛ ولذلك أبطل العلة التي ذكرها الفراء، وإن كان مقصد الفراء محاولة تسويغ القراءة بما وجده في «الشعر» إلاّ أن النحاس وضع سياجًا حول النص القرآني معتبرًا أن الاستشهاد بما فيه ضرورة شعرية لا يصلح أن يكون أصلا تخرج عليه آية قرآنية.

ومن أهم المسائل التي تمثل هذه القاعدة التوجيهية، «مسألة الجر على الجوار» ورأي النحاس فيها، وسأستعرض رأيه في أكثر من موضع في هذه المسألة:

في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾[2] قال النحاس: «قتال فيه: الخفض عند البصريين على بدل الاشتمال... وقال أبو عبيدة: «وهو مخفوضٌ على الجوار».

---

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في: السيرافي، "شرح أبيات سيبويه "، ١/٣٤٠ ؛ السيوطي، "شرح شواهد المغني "، ص ٣٢٨ .

(٢) سورة البقرة: ٢١٧.

ولم يرتض النحاس ما ذهب إليه أبو عبيدة، قال النحاس: لا يجوز أن يُعرب شيء على الجوار في كتاب الله عزّ وجلّ ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم «هذا جحر ضبٍّ خربٍ»، والدليل على أنه غلط، قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يجوز إضمار «عن». والقول فيه أنه بدل[(١)]» يكشف النحاس في هذه المسألة عن قاعدة توجيهية صارمة في حماية النص القرآني من التخريجات التي توهم بـ «الضعف» و«الاضطرار»، فالنحاس لا يرد على أبي عبيدة فحسب، بل يؤصل لقاعدة كبرى في التعامل مع النص القرآني، **ويمكن تحليل قول النحاس في أربع نقاط:**

**الأولى**: إبطال الخفض بالجوار ومنهجية «الغلط»: النحاس لا يرى «الجوار» لغة أو أسلوبًا بل يراه سقطة لسانية، ناتجة عن استيلاء حكم الكلمة المجاورة على الكلمة المتأخرة دون مُسوّغ إعرابي؛ ولذلك استخدم التثنية كدليل عقلي وحُجّة قويّة؛ فالعرب إذا ثنوا «هذا جحر ضب خرب» قالوا: خربان بالرفع، ولو كان الجر بالجوار قاعدة إعرابية لاستمر في التثنية، فلما عادوا للرفع عُلم أن الجر في المفرد كان انحرافًا عارضًا لا يُبنى عليه.

**والثانية**: تنزيه القرآن عن الإقواء والشذوذ وقد ربط النحاس بين «الجوار» «والإقواء» وهو اختلاف حركة القوافي في القصيدة الواحدة، وهو عيب عند الشعراء. وبما أن الإقواء عيب في الشعر فمن باب أولى أن يُنزّه القرآن عنه، فإن كان الشاعر يقع فيه اضطرارًا أو سهوا فإن كلام الله عزّ وجلّ مُنزّه عنهما، فلا يُخرّج قوله «قتال» على أنه مُجرد تأثّر بحركة ما قبله.

**والثالثة**: رفض النحاس إضمار «عن» عن قتالٍ؛ لأن حروف الجر عنده عوامل

(١) " إعراب القرآن "، ١/١٠٩.

ضعيفة؛ لا تعمل وهي محذوفة إلاّ في سماع نادر فهو يفضل دائما الأوجه الإعرابية التي تُبقي العامل معلوما بوضوح، والحذف والإضمار دون حاجة يعد تكلفًا.

**والرابعة**: اختياره البدل، فبعد أن هدم رأي أبي عبيدة قدّم البديل القوي، وهو بدل الاشتمال. وهو أسلوب عربي فصيح في النثر والنظم وهو يوافق القياس دون الحاجة لادعاء «الجوار».

وقد منع النحاس الجرّ بالجوار في مواضع متعددة، وله مقولات، منها قوله: «ولا يجوز الجوار في كتاب الله وإنما يقع في الغلط» [1]وقوله «فلا يجوز الجوار في كتاب الله بل على مذهب سيبويه لا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما هو غلط، ونظيره في الغلط الإقواء» [2].

(١) " إعراب القرآن "، ١١٢/٤.

(٢) " إعراب القرآن "، ١٢١/٥، وينظر أيضا ٢٣٠/٢.

## الفصل الثاني: القواعد التوجيهية الضابطة للراوي

### المبحث الأول: الفصاحة ميزان الرواية

ضبط النحاة والمعربون «الرواية» بسياجين صارمين: زماني ومكاني[١]؛ لضمان استخلاص القواعد من اللغة قبل أن تشوبها العجمة.

أولاً: حد الإطار الزماني «عصر الاحتجاج» وهو المدى الزمني الذي يقبل فيه السماع، كحجة في إعراب القرآن، ويبدأ من الجاهلية ويستمر حتى فساد السليقة، وينقسم إلى طبقتين:

١ – في البادية: وقد استمر حتى منتصف القرن الرابع الهجري.

٢ – في الحواضر: توقف عند منتصف القرن الثاني الهجري.

**ثانيًا:** حد الإطار المكاني «معدن اللغة» وهو النطاق الجغرافي الذي يُسمح بالسماع عنه، وقد حصر النحاة والمعربون المكان في القبائل التي سكنت وسط الجزيرة العربية، مثل: قيس وتميم وأسد وطيء وهذيل. وبناء على هذين الإطارين فالنحاس لا يقبل من النقل إلا ما اتحد زمنه بالاحتجاج وخلص مكانه من العجمة ولذلك لا يستشهد النحاس بكلام المولدين، وهذا راجع للإطار الزماني. في قوله تعالى ﴿وَلَاتَ

(١) ينظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو "، ٥٩ ؛ تمام حسان، " الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب "، ص ٩٤. والمقصود هنا الرواية الشعرية.

﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]. ذكر النحاس أقوال العلماء في «لات» وتحدّث عن التاء وذكر حجّة من قال الوقف على «لا» والتاء متصلة بـ «حين» قال النحاس: «قال أبو عبيد[2]: والحجة الثالثة: أنّا لم نجد العرب تزيد هذه التاء إلاّ في حين وأوان والآن.... وأنشد[3]:

**نَــوِّلِي قَبْــلَ يــومِ بيــني جُمَــانَا وصِــلِينا كَمَــا زَعَمْــتِ تَــلاَنَا**

قال النحاس «... **وأمّا البيت فبيتٌ مولّد**، لا يُعرف قائله، ولا تثبت به حُجّة على أن محمد بن يزيد[4] رواه «كما زعمت الآن» وقال غيره: المعنى كما زعمت، فأسقط الهمزة من أنت والنون» [5].

وجه الاستشهاد لمن زعم أن أصل الكلمة «الآن» ثم دخلت عليها التاء الزائدة، فصارت «تالآن» ثم خُفِّفت الهمزة وحُذفت الألف فصارت «تَلانا»، لإثبات أنها مرتبطة بـ «حين» وليس بـ «لا».

وردّ النحاس البيت بأنه «**مولّد**» وهذه التهمة تعني أن البيت صُنع لخدمة غرض نحوي مرذول، وما كان مولدّا لا يُبنى عليه حكم، وأيّد النحاس رأيه بأن هذا البيت لا

(١) سورة ص: ٣.

(٢) ينظر قوله في: المنتجب، " الفريد "، ٥/ ٤٠٨ ؛ السمين الحلبي، " الدر المصون "، ٣٤٩/٩.

(٣) البيت من بحر الخفيف، وهو لجميل بثنية في ديوانه ص١٩٦.

(٤) ينظر: المبرد، " المقتضب "، ٤/ ١٦٤.

(٥) " إعراب القرآن "، ٣/ ٣٠٥.

يُعرف قائله ثم رجّح بالرواية الأوثق، قَدَّم رواية المبرّد «كما زعمت الآن»؛ لأنها رواية إمام ضابط؛ ولأنها تخرج البيت عن كونه شاهدا شاذا.

والأصالة الزمانية والمكانية لا تعصم الراوي من الرد؛ فكل مرويٍّ شذَّ عن سُنن العرب المطردة أو اضطربت روايته بين الأئمة، أو وُصِم صاحبه بالضعف فهو ساقط الاحتجاج في إعراب القرآن وإن كان صاحبه فصيحًا. في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ ﴾[1]، قال النحاس: «أتعدانني: ذكر بعض الرواة أن نافع بن أبي نعيم قرأ «أتعدانَنِي» بفتح النون الأولى[2]، وذلك غلط غير معروف عن نافع وإنما فتح نافع الياء فغلط عليه. وفتح هذه النون لحن... وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: إن كان مثل هذا يجوز فليس بين الحق والباطل فرق. يتركون كتاب الله جَلَّ وعزَّ ولغات العرب الفصيحة ويستشهدون بأعرابي بوَّال! »[3].

وفي قوله تعالى: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾[4]، قال النحاس: «وأساور جمع أسورة، وأسورة جمع سوار... وحكى قطرب إسوار»[5]. قال

(١) سورة الأحقاف: (١٧).
(٢) ينظر: الداني، " التيسير "، ١٦٢.
(٣) "إعراب القرآن "، ٤/١١٠.
(٤) سورة الكهف: (٣١).
(٥) " إعراب القرآن "، ٢/٢٩٤.

النحاس: قطرب صاحب شذوذ، قد تركه يعقوب وغيره، فلم يذكروه» [1].

وقد يكون للرواية حضورها بسبب ثقة وجلالة الراوي. ومن ذلك: قال النحاس: [تأتي] «إنّ بمعنى نعم، كما حكى الكسائي عن عاصم، قال: العرب تأتي «بـ إنّ» بمعنى نعم.

وحكى سيبويه[2]: أن «إنّ» تأتي بمعنى أجل، وإلى هذا القول كان محمد بن يزيد وإسماعيل بن إسحاق يذهبان» [3].

(١) المصدر السابق الموضع نفسه.

(٢) سيبويه، "الكتاب "، ١٥١/٣.

(٣) " إعراب القرآن "، ٣١/٣ ويقصد بإسماعيل بن إسحاق: «القاضي»، وتنظر المسألة في: ابن جني، "سر صناعة الإعراب، ٣/ ١٥١ ؛ "البحر المحيط "، ٧/ ٣٥٠.

## المبحث الثاني: مالا يُعْرف قائله لا تثبت به حُجّة

إذا كانت الجهالة في الراوي تُسقط الفصاحة في المروي – كما تحدثت عن ذلك في المبحث السابق – فإن المجهول لا يُؤصِّل قاعدة. والجهل بالراوي عند النحاس يُعدَّ أداةً للرفض.

في قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ﴾. قال النحاس: «وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وأبو عمرو وأبو جعفر وشيبة ونافع. كَرْها. بفتح الكاف[١]. وعارض أبو حاتم السجستاني هذه القراءة بما لو صَحَّ لوجب اجتنابها؛ لأنه زعم أن الكَرْه: الغضب والقهر، وأن الكُرْه المكروه،... وذكر أن بعض العلماء سمع رجلاً يقرأ: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ﴾[٢]، [بفتح الكاف] فقال: لو حملته كَرْها لرمت به.

يذهب إلى أن الكَرْه الغضب والقهر» [٣]ولم يرتض النحاس احتجاج أبي حاتم، فقال: في هذا طعن على من تثبت الحجة بقراءته، وحكايته عن بعض العلماء لا حجّة فيها؛ لأنه لم يُسَمِّه ولا يُعْرف، ولو عُرف لما كان قوله حجّة إلا بدليل وبرهان» [٤].

(١) سورة الأحقاف: (١٥).
(٢) ينظر: الداني، "التيسير "، ١٦١؛ ابن مجاهد، " السبعة "، ٥٩٦.
(٣) " إعراب القرآن "، ٤/ ١٠٨.
(٤) المصدر السابق.

من خلال النص يتضح أن العالم المجهول الذي استنَّد عليه السجستاني لا يملك وزنا علميّا مقابل وزن القُرَّاء الأثبات؛ فقراءة الفتح من القراءات السبع المتواترة وتقديم قول مجهول القائل على الأصول الثابتة من القراءات واللغة يعُدُّه النحاس لغوا في ميزان الاحتجاج وقادحا في ضبط من استشهد به.

ومن نماذج توجيه النحاس لما كان فيه راوٍ مجهول. قال النحاس: أمّا البيتان اللذان أنشدهما سيبويه، وشركه الفراء في أحدهما فلا يعرف من قالهما، ولا تثبت بهما حجة، ولو عُرِف من قالهما لكانا شاذّين خارجين عن كلام العرب، وما كان هكذا لم يُحتجَّ به في كتاب الله جَلَّ وعزّ ولا يدخل في الفصيح» [(١)].

وفي موضع آخر قال النحاس: «فأمّا ما حكاه أبو عبيدة[(٢)] من أن «ليكة» هي اسم القرية التي كانوا فيها وأن «الأيكة» اسم البلد فشيء لا يثبت ولا يُعْرف من قاله، وإنما قيل: وهذا لا تثبت به حجة حتى يُعْرف من قاله فيثبت علمه» [(٣)].

والأولوية عند النحاس في التثبت، ووجود راوٍ مجهول في سند الحديث يُفْقِده حجيَّته ومن نماذج ذلك: احتجاج أبي عبيد لقراءة الكسائي ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[(٤)]، بفتح الذال والثاء، فقد احتج بحديث كان في سنده جهالة، وهي قوله: عن خالد بن أبي قلابة عمّن أقرأه النبي ﷺ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ

(١) " إعراب القرآن "، ٣/ ٢٨٥.
(٢) " مجاز القرآن "، ٢/ ١٧٨.
(٣) " إعراب القرآن "، ٣/ ١٣٠.
(٤) سورة الفجر: ٢٥ وتنظر القراءة في: الداني، " التيسير "، ١٨٠.

﴿وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٥ – ٢٦] (١)، قال النحاس: «والحديث لا يصح سنده...؛ لأنه إذا وقع في الحديث مجهول لم يُحتج به في غير القرآن فكيف في كتاب الله، ومعارضته الجماعة الذين قراءتهم عن النبيﷺ ؟ » (٢).

قوله «عمّن» يعني رواية مجهولة السند عند النحاس. ومن خلال هذا المثال أظهر النحاس ملامح اللغوي المحدّث، الذي لا يقبل الرواية لمجرد نسبتها إلى مصدرٍ عالٍ كالنبي ﷺ بل يُخْضعها لمعايير الجرح والتعديل عند المحدِّثين.

(١) أبو داود، " السنن "، (كتاب الحروف والقراءات)، ٤/ ٦٣.
(٢) "إعراب القرآن "، ١٣٩/٥.

# الفصل الثالث: آثار الرواية عند أبي جعفر النحاس

## المبحث الأول: آثار تعدد الرواية من الناحية الإعرابية

إن تعدد الروايات واختلافها ظاهرة طبيعية في التراث العربي، نشأت بسبب عدة عوامل منها: النقل الشفوي؛ فتغيّر الزمان والمكان وطول العهد قد يؤدي لاختلاف السماع، ومنها التصحيف والتحريف؛ فالكتابة الأولى الخالية من النقط والشكل فتحت الباب لتفسيرات متعددة(١)، ومنها اختلاف لهجات العرب.

ويساعد هذا الاختلاف في استيعاب شخصية المعرب بشكل أعمق، وفهم كيفية استنباطه للقواعد.

والمعرب في هذا أمام خيارين إما أن يحاول التوفيق والترجيح للوجه الأقوى من وجهة نظره، أو أن يكون مُتعصِّبا لمدرسته «الكوفية أو البصرية» متمسكًا برواية معينة تخدم مذهبه.

ويمكن استنتاج أهم آثار تعدد الرواية عند النحاس في:

**المفاضلة والترجيح بين الروايات، واستثماره تعدد الروايات لبيان سعة اللغة وقوة القياس النحوي** في قوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾(٢)، قرأ نافع وابن عامر ﴿**فديةُ طعامِ**﴾(٣)، بإضافة فدية إلى طعام. وقرأ الباقون «فديةٌ»(٤) بالتنوين «فديةٌ

(١) هذه الأسباب متعلقة بكلام العرب وشعرهم. وأما القراءات القرآنية فلسبب وحيد وهو اختلاف لهجات العرب.

(٢) سورة البقرة: (١٨٤).

(٣) ابن مجاهد، " السبعة "، ١٧٦.

(٤) هذه قراءة الجمهور، "البحر المحيط "، ٢/ ٤٤.

طعامُ مسكين» بالرفع.

قال النحاس: من قرأ بالإضافة، فالإضافة هنا للتبيين؛ لأن الفدية هي الطعام، وهو مثل: هذا ثوبُ خزٍّ. ومن قرأ بالتنوين، فقد زعم بعض النحويين أن «طعام» بدل من «فدية» ، وبعضهم يقول مرفوع بإضمار مبتدأ، أي: هي طعامُ مسكين، وهو أبين؛ لأن «فدية» اسم مبهم يقع على الطعام وغيره، فإذا نون كان التبيين بعده أوكدّ(١).

استثمر النحاس تعدد الرواية لبيان سعة اللغة، وكيف أن اللغة العربية تتسع للتعبير عن «البيان» بطريقتين: إمّا بالإضافة البيانية، فديةُ طعامِ، أو بالقطع والابتداء، فديةٌ طعامُ، ثم بعد ذلك انتصر لقوة القياس النحوي في المفاضلة بين القراءتين؛ فالتنوين يزيل الإبهام بشكل أوكد من الإضافة، فالنحاس يرى أن القراءة التي تتفق مع أصول النحو هي الأولى بالتقديم من جهة الصناعة النحوية، ويلحظ من هذا النص أيضا بأنه وجّه الإعراب بناء على المعنى؛ فقد ربط بين الإعراب وبين وظيفة الكلمة «الإبهام والبيان» فجعل الاختلاف في الرواية وسيلة لتدقيق المعنى الدلالي.

وفي قوله تعالى:﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ ﴾(٢)،ذكر النحاس في «ويكفرُ» سبع قراءات(٣)، بالنون وبالرفع «ونكفرُ»، والنصب «ونكفرَ»، والجزم «ونكفرْ»، وبالياء والرفع «ويكفرُ»، وبالياء والجزم «ويكفرْ»، وبالتاء وكسر الفاء والجزم «وتُكفِّرْ»، وبالتاء وفتح الفاء والجزم «وتُكفَّرْ».

(١) ينظر " إعراب القرآن "، ١/ ٩٥ بتصرف يسير.

(٢) سورة البقرة: (٢٧١).

(٣) الداني، " التيسير "، ص ٧١ ؛ " البحر المحيط "، ٢/ ٣٣٨.

قال النحاس: «أجود القراءات «ونُكَفِّرُ» بالرفع هذا قول الخليل وسيبويه. قال سيبويه[1] «والرفع ههنا الوجه، وهو الجيد»؛ لأن الكلام الذى بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء وأجاز الجزم بحمله على المعنى؛ لأن المعنى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن خيرا لكم ونكفّر عنكم، والذي حكاه أبو حاتم عن الأعمش بغير واو جزمًا، يكون على البدل، كأنه في موضع الفاء، والذي روي عن عاصم ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم﴾، بالياء والرفع، يكون معناه: يكفر الله. هذا قول أبو عبيد، وقال أبو حاتم معناه يكفرّ الإعطاء، وقرأ ابن عباس «وتكفرَّ» معناه: وتكفرّ الصدقات، وقراءة عكرمة «وتكفر عنكم» أي: أشياء من سيئاتكم، فأما النصب «ونكفِّرَ» فضعيف، وهو على إضمار «أن» وجاز على بعد؛ لأن الجزاء إنما يجب به الشيء لوجوب غيره فضارع الاستفهام[2]».

يظهر من خلال النص أن المفاضلة والترجيح عند النحاس تقوم على الصناعة النحوية، فبالرغم من استعراضه لسبع قراءات مختلفة بين رفع وجزم ونصب وبالياء والتاء والنون، إلاّ أنّه فضل «الرفع» لكونه يوافق الخليل وسيبويه في «الاستئناف». وبذلك يتضح أن النحاس يستثمر تعدُّد القراءات لإثبات صحة الأصول البصرية، واصفًا ما وافقها بـ «الأجود» وما خالفها بأنه «محمول على المعنى» أو «على البدل».

(١) ينظر "الكتاب"، ٣/ ١٠٥.

(٢) " إعراب القرآن "، ١/١٣٢.

## المبحث الثاني: آثار تعدّد الرواية من الناحية الدلاليّة

**أ ) دور تعدد الرواية في إثراء التفسير**

في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾[١] قال النحاس: «وقرأ الحسين ومجاهد وطلحة بن مصرّف: التى وُقودها[٢]» بضم الواو. وقال الكسائي والأخفش سعيد، «الوَقود» بفتح الواو: الحطب. و«الوُقود» بضمها الفعل... يجب على هذا أن لا يقرأ إلاّ «وَقودها» بفتح الواو؛ لأن المعنى حطبها، إلاّ أن الأخفش قال: وحُكِى أن بعض العرب يجعل الوَقود والوُقود بمعنى الحطب والمصدر، وذهب إلى أن الأول أكثر، كما أنّ الوضوء الماء والوضوء المصدر[٣].

يوظف النحاس تعدّد الرواية في «وَقود، وُقود» لبيان الفرق بين المادة والحدث.

رواية الفتح: تدل على الحطب أو المادة التي تُشعل بها النار «الناس والحجارة» ورواية الضم: تدل على «المصدر» أي فعل الاشتعال نفسه.

بَيّن النحاس كيف يُسهم الاختلاف الصرفي بين الفتح والضم في تحويل زاوية النظر الدلالية المادة إلى الفعل ورغم ميله للفتح؛ لموافقة الدلالة إلا أنه استثمر الرواية الأخرى لبيان سعة السنن اللغوية عن العرب التي قد تدمج بين المصدر واسم الذات، مما يُعزّز من دور الرواية في إثراء الدلالة القرآنية.

---

(١) سورة البقرة: (٢٤).

(٢) ينظر ابن جني، " المحتسب "، ٢/ ٣٨١.

(٣ ) " إعراب القرآن" ، ١/ ٣٨.

**ب) الارتباط الوثيق بين المعنى والاعراب**

في قوله تعالى:﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [1]،قال النحلس: « [صمٌّ] على إضمار مبتدأ، أي: هم صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ، وفي قراءة عبد الله وحفصة «صمّا بكما عميا»[2]؛ لأن المعنى: وتركهم غير مبصرين صمّا بكما عميّا، يكون أيضًا بمعنى: أعني »[3].

وظّف النحاس الجانب الدلالي من خلال تعدد زوايا الوصف، فكل حركة إعرابية ترسم صورة مختلفة للموصوف «المنافقين» دلالة الثبوت والدوام «عبر الرفع»، ودلالة القصد «عبر النصب»، بتقدير: أعني[4].

والتقدير الذي تفتحه القراءة ليس مجرد ملء فراغ، بل هو إضافة معنى جديد لم يكن ليظهر لو بقيت الحركة على وتيرة واحدة.

(١) سورة البقرة: (١٨).

(٢) ينظر ابن خالويه، "مختصر في شواذ القرآن" ؛ الفراء، " معاني القرآن "، ٦/١.

(٣) " إعراب القرآن "، ٣٣/١.

(٤) ينظر "البحر المحيط "، ١٣٣/١ ؛ المنتجب، "الفريد "، ١/ ١٧٢.

## المبحث الثالث: الاعتراض النحوي على الرواية

هذا المبحث يرتكز على القراءات القرآنية والشعر، وأمّا الحديث النبوي الشريف فالملاحظ على النحاس أنه كان يعتمد عليه لخدمة الجانب الدلالي وتفسير الآيات، ومن ذلك: تدعيمه لاختياره بصحة مجيء "إنّ" بمعنى "نعم" [١]، اعتماداً على عدة شواهد منها حديث نبوي، قوله ﷺ: "إن الحمد لله نحمده ونستعينه".[٢]

### المطلب الأول: القراءات القرآنية

لم يكتف النحاس في كتابه إعراب القرآن بوظيفة «المفسِّر» أو«المعرب» بل مارس دور «الناقد اللغوي» الذي يمتلك سلطة المعيار، وقد أثار هذا المنهج جدلاً واسعا، خاصة عند اصطدامه بالقراءات القرآنية؛ فقد وصف النحاس بعض القراءات القرآنية ومنها المتواترة بعبارات قاسية، ومنها: لفظ «بعيد» كما في تعليقه على قراءة حمزة في سورة النساء «والأرحام»[٣] بالجر، حيث قال: وهذا في العربية بعيد جدًا، لا يجوز إلا في اضطرار الشعر[٤].

ومنها لفظ «لحن» وقد يطلقه على قراءة متواترة أو ينقل مقولات للبصريين بذلك مؤيدًا رأيهم، ومن ذلك قوله أيضًا تعليقًا على قراءة حمزة «والأرحام» فأمّا البصريون، فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا[٥] وهذا مظهر من مظاهر إنكار القراءة ورفضها كقراءة، وبالتالي

(١) " إعراب القرآن" ، ٣/ ٣١.
(٢) ينظر مسلم، " الصحيح مسلم "، ( باب تخفيف الصلاة والخطبة )، ٢/ ٥٩٣.
(٣) الآية: ١من سورة النساء، وتنظر القراءة في الداني، " التيسير "، ٧٨.
(٤) " إعراب القرآن "، ١/ ١٩٧.
(٥) المصدر السابق الموضع نفسه.

رفضها كشاهد.

وقد يجيز القراءة ولكنه لا يقبلها كشاهد على ما يخالف أقيسته، وذلك بأن توجب القراءة حكما ما إذا أخذ به كشاهد، ولكن هذا الحكم يخالف أقيسته.

يقول النحاس، في قراءة نافع ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ﴾ (١)، بإسكان ياء «محياي» في الوصل: وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلاّ يونس؛ لأنه جمع بين ساكنين، وإنما أجازه يونس لأن قبله ألفا، والألف المد التي فيها تقوم مقام الحركة، وأجاز يونس «اضربان زيدًا» وإنما منع النحويون هذا؛ لأنه جمع بين ساكنين، وليس في الثاني إدغام»(٢).

وفي قوله تعالى ﴿ سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٣)، قرأ الحسن وأبو جعفر «نُتَّخَذَ» بضم النون(٤). قال النحاس: «وقد تكلم في هذه القراءة النحويون، وأجمعوا على أن فتح النون أولى، فقال أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر: لا يجوز «نُتَّخَذَ» قال أبو عمرو: لو كانت «نُتَّخَذَ» لحذفت «من» الثانية... ومثل أبي عمرو على جلالته ومحلّه يُستحسن منه هذا القول؛ لأنه جاء بعلة بَيّنة»(٥).

ويقول أيضًا في قراءة ابن عامر وأهل الشام ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ

(١) سورة الأنعام: ١٦٢ ؛ وتنظر القراءة في الداني، "التيسير "، ٤٢/٢.
(٢) " إعراب القرآن "، ٢ / ٤٢.
(٣) سورة الفرقان: (١٨).
(٤) ينظر الفراء، " معاني القرآن "، ٢/ ٢٦٤.
(٥) " إعراب القرآن"، ١٠٧/٣.

لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[١]،

بضم الزاي في «زين» ورفع «قتل» ونصب «أولادهم» وخفض «شركائهم»: «فأمّا ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأمّا بالأسماء غير الظرف فلحن»[٢].

هذه النماذج وغيرها تدل على أن النحاس قد أخضع القراءات الثابتة لأقيسته وعِلَله العقلية، بحيث أصبحت القراءة التي تعارض الأقيسة لا يُستشهد بها على جواز ما لا يتفق مع هذه الأقيسة.

ويمكن للباحث استنتاج أهم الأسباب التي جعلت النحاس يتجاسر على نقد بعض الوجوه القرآنية، ومن أهمها: مخالفة القياس النحوي المشهور؛ فقد كان النحاس يرى أن القراءة إذا خالفت «الأصل المطَّرد» في لغة العرب وجب توهينها، وقد أسلم تقويم القراءة كشاهد بمقاييس العربية إلى هذه الأحكام المتطرفة، يقول السيوطى: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مَطْعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية»[٣]. إن ثبوت القراءة عن النبي – صلى الله عليه وسلم- يرفعها فوق رتبة القياس البشري. وهذه القراءات الثابتة الصحيحة يُعدُّ أهم أسباب تعدُّدها وتنوعها التهوين والتسهيل

(١) سورة الأنعام: ١٣٧ وتنظر القراءة في الداني، "التيسير في القراءات السبع"، ٨٨ ؛ ابن الجزري،، "النشر في القراءات العشر"، ٢١١/١.

(٢) النحاس، "إعراب القرآن "، ٣٣/٢.

(٣) " الاقتراح "، ٣٧.

والتخفيف على الأمة. والأصل في الأقيسة التي وضعها النحاة أن تكون نابعة من النصوص الفصيحة وتابعة لها.

بل قد نجد النحاس يرد على من طعن في القراءات المتواترة إذا كانت توافق مذهبه، ففي قوله تعالى:﴿ وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ ﴾[1]، قرأ أبو عمرو والكسائي والأعمش وحمزة «التناؤش»[2]. قال النحاس: «وأبو عبيد يستبعد هذه القراءة؛ لأن «التناؤش» البعد، فكيف يكون وأنى لهم البعد من مكان بعيد؟ قال النحاس: والقراءة جائزة حسنة، ولها وجهان في كلام العرب ولا يتناول بها هذا التناول البعيد » [3]

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ هدف جميع المعربين ـ ومنهم النحاس ـ صون النص القرآني بالحفاظ على اطِّراد القاعدة النحوية، وليس الغرض الطعن في القراءات القرآنية – وحاشاهم ذلك – يقول النحاس: «الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة»[4]، ويقول: «كتاب الله لا يُحمل على المقاييس، وإنما يُحمل بما تؤديه الجماعة، فإذا جاء رجل فقاس بعد أن كان مُتَّبعا... »[5]. وفي ظني أن المعربين القدماء لحَنُّوا بعض الروايات؛ لأن علم القراءات وتواترها برواتها ما كان قد استقر؛ لأن عدد الروايات كان كثيرًا، حتى أوصلها الهذلي ( ت ٤٦٥ هـ ) إلى خمسين رواية، في كتابه الكامل في القراءات.

(١) سورة سبأ: ٥٢.
(٢) ينظر الداني، " التيسير"، ١٤٧.
(٣) " إعراب القرآن"، ٢٤٢/٣.
(٤) المصدر السابق، ١٤٣/٥.
(٥) المصدر السابق، ٢٤٣/٤.

ومن أسباب نقد النحاس للقراءات تأثّره بمدرسة «إخضاع النص للقياس» فهذا المسلك لم يسلكه النحاس من فراغ، بل كان امتدادا لمدرسة نحوية «بصريّة وكوفيّة» أصَّلت لتقديم القياس على الرواية أحيانا، فقد تأثر بالفراء الذي كان ينتقد بعض القراءات وبالزجاج، وبالمبرد والمازنى اللّذيْن عُرِفا بتشددهما في ردّ ما خالف أصول البصريين، وقد نقل النحاس عنهم في مواضع كثيرة(١).

**المطلب الثاني: الشعر**

يُعَدُّ نقد الرواية الشعرية عند النحاس امتدادًا لمنهجه الصارم في تقديم القياس على السماع إذا كان الأخير مخالفًا للأصول المستقرة لديه، فالشعر عنده وإن كان ديوان العرب ومصدر الاحتجاج إلا أنه يظل مرتبة ثانية بعد القرآن الكريم بقراءاته، ويخضع لمعايير القبول والرد النحوية.

وتتجلى أهم مظاهر الاعتراض النحوي في الرواية الشعرية فيما يأتي:

**أ ) الطعن في صحة الرواية:** إذا جاء البيت الشعري مخالفًا للقاعدة النحوية، فإن النحاس قد يشكِّك في ضبط الرواية، ويفترض أن الرواة قد حرّفوا الكلمة عن أصلها، أَو أن الشاعر قد لحن، ففي مسألة حذف الفاء من جواب الشرط في قول الشاعر(٢):

**مـن يفعـل الحسـنات الله يشـكرها** .....

يقول النحاس: «وسمعت علي بن سليمان يقول: حدثني محمد بن يزيد قال حدثني المازني قال: سمعت الأصمعي يقول: غيّر النحويون هذا البيت، وإنما الرواية:

(١) ينظر "إعراب القرآن "، ١٩٧/١، ٣٣/٢، ٤٣/٢، ١١١/٢، ١٨٦/٢، ٩٥/٤.

(٢) سبق تخريجه في الفصل الأول، المبحث الثالث.

«من يفعل الخير فالرحمن يشكره[1]». وذلك؛ لأن النحويين يكادون يتفقون على وجوب الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية[2].

**ب) الوصف بالضرورة الشعرية:** فإن لم يستطع إنكار الرواية الشعرية يصفها بالضرورة، ومن ذلك: في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ ﴾[3]، قال النحاس: جُزِم بالشرط؛ فلذلك حذفت الألف منه، ولا يجوز إثباتها إذا كان شرطًا عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين وشبهوه بقول الشاعر[4]:

ألم يأتيـــــك والأنبـــــاء تنمـــــي .....

والفرق بين ذا والأول أن الألف لا تتحرك في حال، والواو والياء قد يتحركان، وهذا فرق بَيّن، ولكن الكوفيين خلطوا حروف المد واللين فجعلوا حكمها حكما واحدًا، وتجاوزوا ذلك من ضرورة الشعر إلى أن أجازوه في كتاب الله[5]».

**ج – توهين الاحتجاج بالشعر الشاذ:** فالنحاس يرفض أن تُبنى قاعدة نحوية على بيت واحد، أو أبيات قليلة تخالف القياس المطِّرد، ويُسمي ذلك شذوذًا لا يُعتد به.

ومن ذلك اعتراضه على الفراء؛ لأنه جَوَّز أن يُنوى الجزم وتثبت الياء في «ولا

(١) " إعراب القرآن "، ٢/١٥٥.

(٢) ينظرسيبويه، "الكتاب "، ٣/٦٥ ؛ ابن مالك، "شرح الكافية الشافية "، ٢/٣٩٤ ؛ ابن هشام، " مغني اللبيب "، ١/٥٣.

(٣) سورة الحشر: ٩.

(٤) سبق تخريجه في الفصل الأول، المبحث الثالث.

(٥) " إعراب القرآن "، ٤/ ٢٦٢.

تخشى» من قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[١]، ونقل استشهاد الفراء بقول الشاعر[٢]:

**هجـــوت زبّان ثمّ جئـــت معتـــذرًا  مـــن هجـــو زبّان لم تهجـــو ولم تـــدع**

قال النحاس: «هذا من أقبح الغلط أن يُحمل كتاب الله جَلَّ وعزّ على شذوذ من الشعر... [٣]»

لقد فرض النحاس على الرواية الشعرية نوعًا من الرقابة فقد كان يرفض الاعتداد بالشواهد الشعرية التى تصطدم بالأصول البصرية المطَّردة، كما سبق في النماذج – مُمَحِّصا في توثيقها أو واصفا إياها بالضرورة أو الشذوذ الذي لا يقاس عليه.

لقد رأى النحاس في القياس النحوي سياجًا يحمي فصاحة القرآن من أن تُقَاس عليه سقطات الشعراء أو اضطرار قوافيهم.

(١) سورة طه: (٧٧).

(٢) سبق تخريجه في الفصل الأول، المبحث الثالث.

(٣) " إعراب القرآن، ٣٦/٣.

## الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول الرواية وقواعدها التوجيهية عند النحاس يمكن استخلاص أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

- تبيّن أن الرواية عند النحاس لم تكن مجرد جمع للنصوص بل كانت عملية تخضع لقواعد توجيهية، وقد ظهرت شخصية النحاس العلمية كراوٍ ضابط، وموجهٍ بارع، يرى في القراءات المتواترة حجةً مقدمة على غيرها، وفي الحديث النبوي وسيلة لخدمة الجانب الدلالي، وفي الشعر ديواناً لغوياً يؤيد ما يذهب إليه.
- من أهم قواعد الرواية التوجيهية عند النحاس، قوله: «من سمع حُجَّة على من لم يسمع» وقوله: «إذا صَحَّت الرواية فلا مَطْعن فيها ولا عدول عن اتباعها»، وقوله: «الحمل على ما ثبت في لسان العرب أولى من الحمل على ما لم يثبت».
- من أهم القواعد التوجيهية الضابطة للراوي، الفصاحة؛ فالنحاس لا يستشهد بكلام المولدين وإنما قد يورده استئناسًا، وقوله: «مالا يُعْرف قائله لا تثبت به حُجّة»، فإذا كانت الجهالة في الراوي تُسقط الفصاحة في المروي، فإنّ المجهول لا يؤصِّل قاعدة، والجهل بالراوي عند النحاس يُعدَّ أداةً للرفض.
- من أهم آثار تعدد الرواية عند النحاس من الناحية الإعرابية: استثماره تعدد الروايات؛ لبيان سعة اللغة، وقوة القياس النحوي، والمفاضلة والترجيح بين الروايات.
- من أهم آثار تعدّد الرواية عند النحاس من الناحية الدلاليّة: دورها في إثراء التفسير، والارتباط الوثيق بين المعنى والاعراب.
- من أهم ملامح منهج النحاس في تعامله مع المروايات: «الاعتراض النحوي» وهو يرتكز على القراءات القرآنية والشعر، وأمّا الحديث النبوي الشريف فالملاحظ على النحاس أنه كان يعتمد عليه لخدمة الجانب الدلالي وتفسير الآيات.
- لم يكتف النحاس في كتابه إعراب القرآن بوظيفة «المفسِّر» أو«المعرب» بل

مارس دور «الناقد اللغوي» الذي يمتلك سلطة المعيار، وقد أثار هذا المنهج جدلاً واسعا، خاصة عند اصطدامه بالقراءات القرآنية؛ فقد وصف النحاس بعض القراءات القرآنية، ومنها المتواترة بعبارات قاسية، ومنها: لفظ «بعيد» و«لحن» وغيرها.

- من أهم أسباب نقد النحاس للقراءات القرآنية، صون النص القرآني بالحفاظ على اطِّراد القاعدة النحوية، وليس الغرض الطعن في القراءات القرآنية، وحاشاهم ذلك.
- ومن أسباب نقد النحاس للقراءات القرآنية، تأثّره بمدرسة «إخضاع النص للقياس»، فهذا المسلك لم يسلكَّه النحاس من فراغ، بل كان امتدادًا لمدرسة نحوية «بصرية وكوفية» أصَّلت لتقديم القياس على الرواية أحيانًا.
- تتجلى أهم مظاهر الاعتراض النحوي في الرواية الشعرية عند النحاس في الطعن في صحة الرواية، أو وصفها بالضرورة الشعرية، وتوهين الاحتجاج بالشعر الشاذ.

## فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، "معاني القرآن"، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، (ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١١ هـ).

الأعشى، ميمون قيس، "ديوان الأعشى"، (ط٣، بيروت، دار صادر، ٢٠١٢م).

الأنباري، أبو البركات كمال الدين، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"، (ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ).

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، "شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار المعارف).

الأندلسي، أبو حيان، "البحر المحيط في التفسير"، تحقيق: صدقي محمد جميل، (بيروت، دار الفكر).

الأندلسي، أبو حيان، "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط١، دار كنوز إشبيليا).

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، "منجد المقرئين ومرشد الطالبين"، (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ).

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، "النشر في القراءات العشر"، (بيروت، دار الكتب العلمية).

ابن جني، أبو الفتح عثمان، "الخصائص"، (ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب).

ابن جني، أبو الفتح عثمان، "سر صناعة الإعراب"، تحقيق: حسن هنداوي، (دمشق، دار القلم، ١٩٨٥ م).

ابن جني، أبو الفتح عثمان، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات"، تحقيق: علي النجدي وآخرين، (القاهرة، ١٣٨٦ هـ).

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، "أمالي بن الحاجب"، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، (بيروت، دار الجيل، ١٤٠٩ هـ).

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، "مختصر في شواذ القرآن"، تحقيق: ج. برجستراسر، (دار الوراق).

ابن خلكان، أحمد البرمكي الإربلي، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، دار صادر).

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، "جمهرة اللغة"، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (ط١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السهل، "الأصول في النحو"، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة).

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، "إصلاح المنطق"، تحقيق: محمد مرعب، (ط١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣ هـ).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ( ط٢٠ ،القاهرة، دار التراث – دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م )

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق: محمد بركات، (دمشق، ١٩٨٠ م).

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، "الشعر والشعراء"، (القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٣ هـ).

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، "شرح التسهيل"، تحقيق: عبد الرحمن السيد، (القاهرة، ١٩٧٤ م).

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، "شرح تسهيل الفوائد"، تحقيق: د. عبد

الرحمن السيد ود. محمد المختون، (ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، "شرح الكافية الشافية"، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م).

ابن مجاهد، أحمد بن موسى البغدادي، "السبعة في القراءات"، تحقيق: شوقي ضيف، (ط٢، مصر، دار المعارف، ١٤٠٠هـ).

ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، (ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤ هـ).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله، "أوضح المسالك على ألفية ابن مالك"، تحقيق: بركات يوسف هبود، (ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠ هـ).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (ط٦، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م).

ابن يعيش، يعيش بن علي، "شرح المفصل"، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ).

البناء (الدمياطي)، أحمد بن محمد بن عبد الغني، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، تحقيق: أنس مهرة، (ط٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦ م).

جميل بثينة، جميل بن عبد الله العذري، "ديوان جميل بثينة"، (بيروت، دار صادر).

حسان، د. تمام حسان، "الأصول، دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢ م).

الخنساء ، تماضر بنت عمرو ، " ديوان الخنساء " شرحه: أبو العباس ثعلب ، تحقيق: د. أنور أبو سويلم ، ( ط١ ، دار عمار ، الأردن ).

الداني، أبو عمرو، "التيسير في القراءات السبع"، (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٤م).

الزبيدي، أبو بكر، "طبقات النحويين واللغويين"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (دار المعارف، ١٩٨٤ م).

الزجاج، أبو إسحاق، "معاني القرآن وإعرابه"، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨ هـ).

الزمخشري، محمود بن عمر، "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل"، (ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ).

السجستاني، أبو داود، "سنن أبي داود"، (القاهرة، الريان، ١٩٨٧ م).

السيرافي، أبو محمد يوسف، "شرح أبيات سيبويه"، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، (ط١، القاهرة، دار الفكر، ١٣٩٤هـ).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، (دمشق، دار القلم).

سيبويه، عمرو بن عثمان، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

السيوطي، جلال الدين، "الإتقان في علوم القرآن"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م).

السيوطي، جلال الدين، "الاقتراح في أصول النحو وجدله"، تحقيق: د. محمود فجال، (ط١، دمشق، دار القلم، ١٤٠٩ هـ).

السيوطي، جلال الدين، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (صيدا، المكتبة العصرية).

السيوطي، جلال الدين، "شرح شواهد المغني"، (بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧٤ م).

السيوطي، جلال الدين، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، تحقيق: فؤاد علي منصور، (بيروت، دار الكتب العلمية).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، (الطبعة الأولى، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).

الشلوبين، أبو علي عمر، "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، تحقيق: د. تركي العتيبي، (الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٩٣ م).

الشيباني (أحمد بن حنبل)، الإمام أحمد، "مسند الإمام أحمد بن حنبل"، (بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٣ م).

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، "إبراز المعاني من حرز الأماني"، تحقيق: إبراهيم عطوة، (القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٨١م).

العكبري، أبو البقاء، "التبيان في إعراب القرآن"، تحقيق: علي محمد البجاوي، (عيسى البابي الحلبي وشركاه).

الفارسي، أبو علي، "الحجة للقراء السبعة"، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، (ط٢، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١٣ هـ).

الفارسي، أبو علي، "المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات"، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، (بغداد، مطبعة العاني).

الفراء، يحيى بن زياد، "معاني القرآن"، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، (ط١، مصر، دار المصرية).

الفرزدق، همام بن غالب التميمي، "ديوان الفرزدق"، تحقيق: علي فاعور، (دار الكتب العلمية).

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر، "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة"، (ط١، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، تحقيق:

محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٠٦ هـ).
القيسي، مكي بن أبي طالب، "مشكل إعراب القرآن"، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
كعب بن مالك، كعب بن مالك الأنصاري، "ديوان كعب بن مالك الأنصاري"، (ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٧٩ م).
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، "المقتضب"، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت، عالم الكتب).
محيسن، محمد محمد سالم، "معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ"، (ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط١، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٤١٢ هـ).
معمر بن المثنى (أبو عبيدة)، أبو عبيدة، "مجاز القرآن"، تحقيق: د. محمد فؤاد سركيس، (بيروت، ١٩٨١م).
ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، (ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ).
النَّحَّاس، أبو جعفر، "إعراب القرآن"، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ).
الهمذاني، المنتجب، "الفريد في إعراب القرآن المجيد"، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، (ط١، المدينة المنورة، دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧ هـ).
الهذليون، الشعراء الهذليون، "ديوان الهذليين"، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م).

## Bibliography

al-Qur'ān al-Karīm

al-Akhfash al-Awsaṭ, Sa'īd ibn Mas'adah, "Ma'ānī al-Qur'ān", Edited by: Dr. Hudā Maḥmūd Qurā'ah, (1st ed., Cairo, Maktabat al-Khānjī, 1411 AH).

al-A'shā, Maymūn Qays, "Dīwān al-A'shā", (3rd ed., Beirut, Dār Ṣādir, 2012 AD).

al-Anbārī, Abū al-Barakāt Kamāl al-Dīn, "al-Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn", (1st ed., al-Maktabah al-'Aṣriyyah, 1424 AH).

al-Anbārī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Qāsim ibn Bashshār, "Sharḥ al-Qaṣā'id al-Sab' al-Ṭiwāl al-Jāhiliyyāt", Edited by: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, (Dār al-Ma'ārif).

al-Andalusī, Abū Ḥayyān, "al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr", Edited by: Ṣidqī Muḥammad Jamīl, (Beirut, Dār al-Fikr).

al-Andalusī, Abū Ḥayyān, "al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl", Edited by: Dr. Ḥasan Hindāwī, (1st ed., Dār Kunūz Ishbīliyā).

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf, "Munjid al-Muqri'īn wa-Murshid al-Ṭālibīn", (1st ed., Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1420 AH).

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf, "al-Nashr fī al-Qirā'āt al-'Ashr", (Beirut, Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān, "al-Khaṣā'iṣ", (4th ed., al-Hay'ah al-Miṣriyyah al-'Āmmah lil-Kitāb).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān, "Sirr Ṣinā'at al-I'rāb", Edited by: Ḥasan Hindāwī, (Damascus, Dār al-Qalam, 1985 AD).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān, "al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh Shawādhdh al-Qirā'āt", Edited by: 'Alī al-Najdī et al., (Cairo, 1386 AH).

Ibn al-Ḥājib, Abū 'Amr 'Uthmān, "Amālī Ibn al-Ḥājib", Edited by: Dr. Fakhr Ṣāliḥ Sulaymān Qudārah, (Beirut, Dār al-Jīl, 1409 AH).

Ibn Khālawayh, al-Ḥusayn ibn Aḥmad, "Mukhtaṣar fī Shawādhdh al-Qur'ān", Edited by: G. Bergsträsser, (Dār al-Warrāq).

Ibn Khallikān, Aḥmad al-Barmakī al-Irbilī, "Wafayāt al-A'yān wa-Anbā' Abnā' al-Zamān", Edited by: Iḥsān 'Abbās, (Beirut, Dār Ṣādir).

Ibn Durayd, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Azdī, "Jamharat al-Lughah", Edited by: Ramzī Munīr Ba'labakkī, (1st ed., Beirut, Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, 1987 AD).

Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sahl, "al-Uṣūl fī al-Naḥw", Edited by: Dr. ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, (3rd ed., Beirut, Mu'assasat al-Risālah).

Ibn al-Sikkīt, Abū Yūsuf Yaʻqūb ibn Isḥāq, "Iṣlāḥ al-Manṭiq", Edited by: Muḥammad Murʻib, (1st ed., Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, 1423 AH).

Ibn ʻAqīl, ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Raḥmān, "Sharḥ Ibn ʻAqīl ʻalā Alfiyyat Ibn Mālik", Edited by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, (20th ed., Cairo, Dār al-Turāth - Dār Miṣr lil-Ṭibāʻah, Saʻīd Jawdah al-Saḥḥār wa-Shurakā'uh, 1400 AH - 1980 AD).

Ibn ʻAqīl, ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Raḥmān, "al-Musāʻid ʻalā Tashīl al-Fawā'id", Edited by: Muḥammad Barakāt, (Damascus, 1980 AD).

Ibn Qutaybah, Abū Muḥammad ʻAbd Allāh ibn Muslim al-Dīnawarī, "al-Shiʻr wa-al-Shuʻarā'", (Cairo, Dār al-Ḥadīth, 1423 AH).

Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ʻAbd Allāh, "Sharḥ al-Tashīl", Edited by: ʻAbd al-Raḥmān al-Sayyid, (Cairo, 1974 AD).

Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ʻAbd Allāh, "Sharḥ Tashīl al-Fawā'id", Edited by: Dr. ʻAbd al-Raḥmān al-Sayyid and Dr. Muḥammad al-Makhtūn, (1st ed., Hijr lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, 1410 AH - 1990 AD).

Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ʻAbd Allāh, "Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah", Edited by: ʻAbd al-Munʻim Aḥmad Harīdī, (1st ed., Makkah al-Mukarramah, Jāmiʻat Umm al-Qurā, 1402 AH - 1982 AD).

Ibn Mujāhid, Aḥmad ibn Mūsā al-Baghdādī, "al-Sabʻah fī al-Qirā'āt", Edited by: Shawqī Ḍayf, (2nd ed., Egypt, Dār al-Maʻārif, 1400 AH).

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, "Lisān al-ʻArab", (3rd ed., Beirut, Dār Ṣādir, 1414 AH).

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ʻAbd Allāh, "Awdāḥ al-Masālik ʻalā Alfiyyat Ibn Mālik", Edited by: Barakāt Yūsuf Habbūd, (1st ed., Beirut, Dār al-Fikr, 1420 AH).

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ʻAbd Allāh, "Mughnī al-Labīb ʻan Kutub al-Aʻārīb", Edited by: Dr. Māzin al-Mubārak and Muḥammad ʻAlī Ḥamad Allāh, (6th ed., Damascus, Dār al-Fikr, 1985 AD).

Ibn Yaʻīsh, Yaʻīsh ibn ʻAlī, "Sharḥ al-Mufaṣṣal", Introduced by: Dr. Emīl Badīʻ Yaʻqūb, (1st ed., Beirut, Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah, 1422 AH).

al-Bannā (al-Dimyāṭī), Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʻAbd al-Ghanī, "Itḥāf Fuḍalā' al-Bashar fī al-Qirā'āt al-Arbaʻah ʻAshar", Edited

by: Anas Mahrah, (3rd ed., Beirut, Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2006 AD).

Jamīl Buthaynah, Jamīl ibn 'Abd Allāh al-'Udhrī, "Dīwān Jamīl Buthaynah", (Beirut, Dār Ṣādir).

Ḥassān, Dr. Tammām Ḥassān, "al-Uṣūl, Dirāsah Epistemولوجية (Epistemological) lil-Fikr al-Lughawī 'inda al-'Arab", (Cairo, al-Hay'ah al-Miṣriyyah al-'Āmmah lil-Kitāb, 1982 AD).

al-Khansā', Tumāḍir bint 'Amr, "Dīwān al-Khansā'", Explained by: Abū al-'Abbās Tha'lab, Edited by: Dr. Anwar Abū Suwaylim, (1st ed., Dār 'Ammār, Jordan).

al-Dānī, Abū 'Amr, "al-Taysīr fī al-Qirā'āt al-Sab'", (Beirut, Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1984 AD).

al-Zubaydī, Abū Bakr, "Ṭabaqāt al-Naḥwiyyīn wa-al-Lughawiyyīn", Edited by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (Dār al-Ma'ārif, 1984 AD).

al-Zajjāj, Abū Isḥāq, "Ma'ānī al-Qur'ān wa-I'rābuh", Edited by: 'Abd al-Jalīl 'Abduh Shalabī, (1st ed., Beirut, 'Ālam al-Kutub, 1408 AH).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn 'Umar, "al-Kashshāf 'an Ḥaqā'iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl", (3rd ed., Beirut, Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1407 AH).

al-Sijistānī, Abū Dāwūd, "Sunan Abī Dāwūd", (Cairo, al-Rayyān, 1987 AD).

al-Sīrāfī, Abū Muḥammad Yūsuf, "Sharḥ Abyāt Sībawayh", Edited by: Muḥammad 'Alī al-Rīḥ Hāshim, (1st ed., Cairo, Dār al-Fikr, 1394 AH).

al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf, "al-Durr al-Maṣūn fī 'Ulūm al-Kitāb al-Maknūn", Edited by: Dr. Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, (Damascus, Dār al-Qalam).

Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān, "al-Kitāb", Edited by: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, (3rd ed., Cairo, Maktabat al-Khānjī, 1408 AH - 1988 AD).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn, "al-Itqān fī 'Ulūm al-Qur'ān", Edited by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (al-Hay'ah al-Miṣriyyah al-'Āmmah lil-Kitāb, 1394 AH / 1974 AD).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn, "al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw wa-Jadalih", Edited by: Dr. Maḥmūd Fajjāl, (1st ed., Damascus, Dār al-Qalam, 1409 AH).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn, "Bughyat al-Wu'āh fī Ṭabaqāt al-Lughawiyyīn wa-al-Nuḥāh", Edited by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm,

(Sidon, al-Maktabah al-‘Aṣriyyah).
al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn, “Sharḥ Shawāhid al-Mughnī”, (Beirut, Maktabat al-Ḥayāh, 1974 AD).
al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn, “al-Muzhir fī ‘Ulūm al-Lughah wa-Anwā‘ihā”, Edited by: Fu’ād ‘Alī Manṣūr, (Beirut, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah).
al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsā, “al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah”, Edited by: Dr. Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, (1st ed., Makkah al-Mukarramah, Ma‘had al-Buḥūth al-‘Ilmiyyah wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmi‘at Umm al-Qurā).
al-Shalūbīn, Abū ‘Alī ‘Umar, “Sharḥ al-Muqaddimah al-Juzūliyyah al-Kabīr”, Edited by: Dr. Turkī al-‘Utaybī, (Riyadh, Maktabat al-Rushd, 1993 AD).
al-Shaybānī (Aḥmad ibn Ḥanbal), al-Imām Aḥmad, “Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal”, (Beirut, al-Maktab al-Islāmī, 1983 AD).
Abū Shāmah, ‘Abd al-Raḥmān ibn Ismā‘īl, “Ibrāz al-Ma‘ānī min Ḥirz al-Amānī”, Edited by: Ibrāhīm ‘Atwah, (Cairo, ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakā’uh, 1981 AD).
al-‘Akbarī, Abū al-Baqā’, “al-Tibyān fī I‘rāb al-Qur’ān”, Edited by: ‘Alī Muḥammad al-Bijāwī, (‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakā’uh).
al-Fārisī, Abū ‘Alī, “al-Ḥujjah lil-Qurrā’ al-Sab‘ah”, Edited by: Badr al-Dīn Qahwajī and Bashīr Jwayjābī, (2nd ed., Damascus, Dār al-Ma’mūn lil-Turāth, 1413 AH).
al-Fārisī, Abū ‘Alī, “al-Masā’il al-Mushkilah al-Ma‘rūfah bi-al-Baghdādiyyāt”, Edited by: Ṣalāḥ al-Dīn ‘Abd Allāh al-Sankāwī, (Baghdad, Maṭba‘at al-‘Ānī).
al-Farrā’, Yaḥyā ibn Ziyād, “Ma‘ānī al-Qur’ān”, Edited by: Aḥmad Yūsuf al-Najātī et al., (1st ed., Egypt, Dār al-Miṣriyyah).
al-Farazdaq, Hammām ibn Ghālib al-Tamīmī, “Dīwān al-Farazdaq”, Edited by: ‘Alī Fā‘ūr, (Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah).
al-Fayrūzābādī, Majd al-Dīn Abū Ṭāhir, “al-Bulghah fī Tarājim A’immat al-Naḥw wa-al-Lughah”, (1st ed., Dār Sa‘d al-Dīn lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 1421 AH - 2000 AD).
al-Qiftī, Jamāl al-Dīn Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Yūsuf, “Inbāh al-Ruwāh ‘alā Anbāh al-Nuḥāh”, Edited by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (1st ed., Cairo, Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1406 AH).
al-Qaysī, Makkī ibn Abī Ṭālib, “Mushkil I‘rāb al-Qur’ān”, Edited by: Dr. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, (2nd ed., Beirut, Mu’assasat al-

Risālah, 1405 AH).
Ka‘b ibn Mālik, Ka‘b ibn Mālik al-Anṣārī, “Dīwān Ka‘b ibn Mālik al-Anṣārī”, (1st ed., Beirut, Dār Ṣādir, 1979 AD).
al-Mubarrad, Abū al-‘Abbās Muḥammad ibn Yazīd, “al-Muqtaḍab”, Edited by: Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaymah, (Beirut, ‘Ālam al-Kutub).
Muḥaysin, Muḥammad Muḥammad Sālim, “Mu‘jam Ḥuffāẓ al-Qur’ān ‘abra al-Tārīkh”, (1st ed., Beirut, Dār al-Jīl, 1412 AH - 1992 AD).
Muslim, al-Imām Muslim ibn al-Ḥajjāj, “Ṣaḥīḥ Muslim”, Edited by: Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī, (1st ed., Cairo, ‘Īsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakā’uh, 1412 AH).
Ma‘mar ibn al-Muthannā (Abū ‘Ubaydah), Abū ‘Ubaydah, “Majāz al-Qur’ān”, Edited by: Dr. Muḥammad Fu’ād Sarkīs, (Beirut, 1981 AD).
Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad, “Tamhīd al-Qawā‘id bi-Sharḥ Tashīl al-Fawā’id”, Edited by: Prof. Dr. ‘Alī Muḥammad Fākhir et al., (1st ed., Cairo, Dār al-Salām, 1428 AH).
al-Naḥḥās, Abū Ja‘far, “I‘rāb al-Qur’ān”, Edited by: ‘Abd al-Mun‘im Khalil Ibrāhīm, (1st ed., Beirut, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1421 AH).
al-Hamadhānī, al-Muntajab, “al-Farīd fī I‘rāb al-Qur’ān al-Majīd”, Edited by: Muḥammad Niẓām al-Dīn al-Futayyiḥ, (1st ed., Medina, Dār al-Zamān lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, 1427 AH).
al-Hudhalīyūn, al-Shu‘arā’ al-Hudhalīyūn, “Dīwān al-Hudhalīyīn”, Arranged and Annotated by: Muḥammad Maḥmūd al-Shanqīṭī, (Cairo, al-Dār al-Qawmiyyah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 1385 AH - 1965 AD).


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
١٩٦١

# The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature



Issue : 20

Apr - Jun 2026

part 1